برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٠ - ١٩٩٧/١٠/٢٣

البرامج القطرية

البند ٧ من جدول الأعمال

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/97/7/Add.2
4 September 1997
ORIGINAL: ENGLISH

مصر

١٩٩٨ - ٢٠٠٢

الموجز

يطلب من **المجلس التنفيذي** إجازة البرنامج القطري المقترح، بشرط توافر الموارد لديه، على اعتماد مبلغ ٣١,٢ مليون دولار لتنفيذ أنشطة برامجية أساسية، ومبلغ ١٧,٤ مليون دولار لتنفيذ أنشطة تكميلية أثناء الفترة ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢. وسوف تكون المجموعات التي يهدف **البرنامج** إلى مساعدتها في هذه ا نشطة الرئيسية حوالي ٤٠ ٠٠٠ أسرة في المتوسط.

وتشير التقديرات إلى أن متوسط نصيب الفرد من مجموع الناتج القومي في مصر يبلغ ٧٢٠ دولاراً، في حين تعتبر مصر من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وعلى الرغم من أن نصيب الفرد من الكميات المتوافرة من ا غذية يعتبر مرضياً، فإنه تتباين فرص الحصول على الغذاء، في حين يوجد انتشار واسع النطاق لسوء التغذية المزمن، الذي يقترن بإعاقة النمو مما يؤثر على نسبة ٣٠ في المائة من ا طفال في سن ما قبل المدرسة. وما يزال انتشار الفقر المدقع مرتفعاً في المناطق الريفية، التي تنخفض فيها الدخول وتعجز عن الوفاء بالاحتياجات ا ساسية من ا غذية، في حين أنه في المناطق الحضرية زاد انتشار الفقر من جراء إلغاء صور الدعم الغذائي. ويعيش نحو ٣٤ في المائة من سكان المناطق الحضرية و١٨ في المائة من سكان المناطق الريفية دون خط الفقر (وهو ١٣٠ دولاراً سنوياً). وتوجد نسبة ٢٠ في المائة من ا سر ترأسها النساء، وتعيش على نصف دخل ا سر التي يقوم الرجال بإعالتها.

ويتفق هذا **البرنامج** القطري مع مخطط الاستراتيجية القطرية الذي اعتمدته **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** في دورتها ا ربعين التي عقدت في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥. ويتركز على : ارتفاع معدّلات البطالة بين العمال الريفيين الذين لا يملكون أرضاً، وبين الخريجين، في حين يرتفع انتشار الفقر، لاسيما في مصر العليا وبين ا سر التي ترأسها النساء. كما يتركز البرنامج على انخفاض الدخول الحقيقية بين مجموعات الدخل المنخفض التي تأثرت بالإصلاح الاقتصادي، لاسيما في المناطق الحضرية، مما تنشأ معه الحاجة إلى اجتذاب السكان بعيداً عن مناطق الكثافة السكانية المتزايدة في المناطق الحضرية وفي المناطق الزراعية في وادي النيل، واتساع الفجوة بين الإنتاج المحلي وبين استهلاك ا غذية، مما يقتضي توفير أراض جديدة واستغلالها في الإنتاج من خلال الاستخدام الفعّال لموارد المياه النادرة.

ويستلفت **البرنامج** القطري العناية آلي الخبرات المتراكمة على مدى ما يقرب من ٣٥ عاماً من أنشطة **برنامج ا غذية العالمي** في مصر. وسوف يستمر **البرنامج** في تنفيذ عملياته من خلال التعاون مع الوزارات المعنية تحت اشراف اللجنة الاستشارية للمعونة الغذائية.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

Programme

de Alimentos

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة المشتملة على توصيات مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها ويجيزها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات البحر المتوسط والشرق الأوسط:	M. Hammam	رقم الهاتف: 2208 - 6513
منسق البرامج:	N. Crawford	رقم الهاتف: 2467 - 6513

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (2641-6513).

A

التركيز الاستراتيجي: انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

١- تمثل وثيقة **البرنامج** القطري هذه برنامجاً لأنشطة **برنامج الأغذية العالمي** في مصر في فترة السنوات الخمس من يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢. ويرتكز التوجه الاستراتيجي لهذا **البرنامج** على توصيات مخطط الاستراتيجية القطرية لمصر، الذي قدم إلى **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥.

٢- **الإطار الإنمائي.** يعيش نحو ٩٧ في المائة من سكان مصر البالغ عددهم ٦٠ مليون نسمة في أقل من ٤ في المائة من أراضي البلاد، مما يمثل ضغطاً هائلاً على الموارد الطبيعية المحدودة وعلى البيئة. وتعتبر مصر، وفقاً لتصنيف منظمة الأغذية والزراعة، بلدا من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ٧٢٠ دولارا[1]. وعلى الرغم من أن مصر شرعت في تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي منذ عام ١٩٨٧، وحقق هذا **البرنامج** نجاحا نسبيا، فإن معدل نمو مجموع الناتج القومي المصري كان يسير ببطء أثناء التسعينات، وأخفق في أن يولد القدر الكافي من الثروة لمواجهة النمو السكاني أو لتخفيض المعدلات المرتفعة من البطالة ونقص العمالة. وتتراوح التقديرات لمعدلات البطالة حول ٢٠ في المائة، رغم أن هناك حوالي نصف مليون عامل يسعون إلى دخول سوق العمل سنويا.

انعدام الأمن الغذائي وانتشار الفقر

٣- **انعدام الأمن الغذائي على المستوى القطري.** لا تستطيع مصر الوفاء باحتياجاتهم المحلية من خلال الإنتاج المحلي وحده، وذلك في ضوء القيود المفروضة على توافر المياه، وبالنظر إلى حجم السكان ومعدلات نموهم. ويعتبر الاستخدام غير الكفء للمياه المتاحة هو العقبة الرئيسية أمام تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاج الزراعي. وتعتبر احتياطيات النقد الأجنبي كافية في الوقت الحاضر لضمان الأمن الاستيرادي في المدى القصير، رغم أن الحسابات الخارجية لمصر لم تقو بالدرجة الكافية بعد لضمان الأمن الغذائي القطري في المدى المتوسط.

٤- **انعدام الأمن الغذائي على مستوى الأسرة.** ولقد استطاعت مصر، من خلال الإنتاج الغذائي المحلي والواردات الغذائية الضخمة، أن تحافظ على مستويات مرضية لنصيب الفرد من الأغذية المتوافرة. ومع ذلك تتباين فرص الحصول على الغذاء، كما تشير إلى ذلك المسوح التي أجريت مؤخرا والتي تبين انتشار سوء التغذية المزمن على نطاق واسع : مع إعاقة النمو (انخفاض الطول بالنسبة للعمر) بين نسبة ٣٠ في المائة من الأطفال في سن ما قبل المدرسة، وحيث تبلغ هذه الظاهرة ذروتها بين ٣٤ في المائة من الأطفال في المناطق الريفية من مصر العليا.

٥- **انتشار الفقر.** وينتشر الفقر المدقع انتشارا كبيرا في مصر العليا، على الرغم من تكدس السكان في دلتا مصر، مما يعني أن هناك عددا مطلقا ضخما من الأسر الفقيرة تعيش هناك. ووفقا لدراسة صدرت عن المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية في عام ١٩٩٤، فإن انتشار الفقر في المناطق الريفية بمصر العليا يبلغ ضعفي حجمه في المناطق الريفية في الدلتا أو مصر السفلى. وعلى المستوى القطري، فإن نسبة ٣٤ في المائة من سكان الحضر و ١٨ في المائة

(١) جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة ا مريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك. وكان الدولار الواحد يعادل ٣,٣٧ جنيه مصري في يوليو/تموز ١٩٩٧.

من سكان الريف يندرجون تحت خط الفقر (والذي حدد بمبلغ ٤٣٨ جنيهاً مصرياً أو ١٣٠ دولاراً للمناطق الريفية و٦٩٧ جنيهاً مصرياً أو ٢٠٧ دولارات في المناطق الحضرية)، ذلك في حين أن نحو ١٧ في المائة من سكان الحضر و٨ في المائة من سكان الريف يعيشون تحت خط الفقر المدقع. ويعرف "الفقر المدقع" بأنه الدخل الذي لا يكفي لتغطية الحد الأدنى من المتحصل من السعرات بالإضافة إلى تقدير النفقات الدنيا غير الغذائية. وفي عام ١٩٩٤، كان هذا الدخل يحسب بمقدار ٣٥٦ جنيهاً مصرياً (أو ١٠٥,٦ دولار) بالنسبة للمناطق الريفية وبمبلغ ٥٢٧ جنيهاً مصرياً (أو ١٥٦,٣ دولار) بالنسبة للمناطق الحضرية. وفي المناطق الريفية، يأتي الفقراء أساساً من بين المعدمين الذين لا يمتلكون أرضاً، ومن بين هؤلاء الذين يمتلكون حيازات صغيرة جداً (تقل عن نصف فدان)[١] بحيث لا تستطيع توليد دخول أسرية مناسبة.

٦- **انتشار الفقر في المناطق الحضرية.** يعتبر الفقر المدقع ظاهرة جديدة نسبياً في المناطق الحضرية في مصر، وقد حدث ذلك أساساً نتيجة للإلغاء التدريجي للدعم الغذائي بسبب تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. ومن المحتمل أن يؤدي إلغاء المزيد من هذه الإعانات التي لا تزال تقدم دعماً كبيراً للفئات الدنيا من الأسر الحضرية إلى زيادة الفقر وتكثيفه في المناطق الحضرية. وتشير المسودة الأخيرة من تقرير تنمية الموارد البشرية في مصر (١٩٩٦) إلى تزايد الفقر في المناطق الحضرية، إذ أنها زادت من ٢٠ في المائة من الأسر في ١٩٩٠-١٩٩١ إلى ٢٣ في المائة في ١٩٩٥-١٩٩٦. وثمة نتيجة لهذا الفقر هو ارتفاع انتشار تشغيل الأطفال في المناطق الحضرية من بين المتسربين من المدارس أو الذين لم يدخلوا المدارس على الإطلاق.

٧- **تأثير الفقر على المرأة.** ولقد تأثرت النساء من جراء الفقر بوجه خاص في مصر. وتعيش نسبة تتراوح بين ١٨ و٢٠ في المائة من مجموع الأسر في مصر التي تعولها النساء على نصف الدخل الذي تكسبه الأسر التي يعولها الرجال. وهذه الفجوة في النوعين من حيث الدخول وفرص العمالة تتضح كذلك في مستويات التعليم النظامي وتعلم القراءة والكتابة. ولقد صنف تقرير التنمية البشرية الصادر عن **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** عام ١٩٩٧، مصر على أنها تحتل المرتبة ١٠٩ من بين ١٧٥ بلداً في دليل التنمية النوعية الملحق بهذا التقرير.

الاستراتيجيات الحكومية للأمن الغذائي واستئصال الفقر

٨- **نبذة عامة.** يتمثل هدف الاقتصاد الكلي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في المدى المتوسط في خلق فرص العمالة وتحقيق الثروة برفع معدّل النمو السنوي لمجموع الناتج المحلي الإجمالي القومي بنسبة ٧ في المائة، أو برفعه بنحو ثلاثة أضعاف معدّل نمو السكان. وفي الوقت ذاته، تلتزم الحكومة بحماية الفئات الضعيفة من التأثيرات السلبية لسياسات الإصلاح. ولكي تحقق الحكومة أهدافها للأمن الغذائي وللتنمية الاجتماعية/والبشرية، فإنها تسعى إلى تنفيذ الاستراتيجيات التي يرد وصفها فيما يلي.

٩- **التنمية الزراعية من خلال تحسين إدارة الموارد الطبيعية.** ولتحسين أساليب استخدام الموارد الطبيعية النادرة في القطاع الزراعي، تبنت الحكومة استراتيجيات متكاملة لتحقيق "التكثيف الرأسي" و"التوسع الأفقي". وتتطلب التنمية الرأسية تحسين الإنتاجية في الأراضي القديمة من خلال زيادة فعالية استخدام المياه وتحسين أساليب الزراعة. وفيما بين عامي ١٩٥٢ و١٩٩٠، أمكن تحقيق زيادة كبيرة في غلات المحاصيل الغذائية الأساسية التي تزرع في "الأراضي القديمة" مثل الأرز والقمح، فأصبح إنتاجهما يبلغ ثلاثة أضعاف أو ضعفين على التوالي تقريباً. وتُسند إلى استخدام المياه بكفاءة أولوية

[١] الفدان يعادل ٠,٤٢ من الهكتار

عالية، وسوف تزداد وفرة المياه من خلال تدابير مثل خفض أحجام المحاصيل التي تتطلب مياهاً كثيفة (مثل الأرز) والإكثار من زراعة المحاصيل التي تتطلب قدراً أقل من المياه، ثم إعادة استخدام المياه الواردة من معامل معالجة المياه العادمة، وقنوات الصرف. وتشير التقديرات إلى أن هذه التدابير سوف تسمح بزيادة في المساحة المنزرعة قدرها ١,٥ مليون فدان. بيد أنه لا بد من قياس تلك التحسينات في ضوء الفقدان المستمر للأراضي الزراعية لصالح التنمية العمرانية. ولقد كشفت صور الأقمار الصناعية عن أن المناطق الحضرية في أراضي الدلتا الخصبة قد بلغت ضعفين حيث زادت من ٣ إلى ٦ في المائة على مدى العشرين عاماً الماضية.

١٠- **التنمية الزراعية من خلال استيطان الأراضي.** تقتضي التنمية " الأفقية " استصلاح أراض جديدة " في الصحراء. إذ أن ذلك يتطلب استثمارات ضخمة في البداية في مجال الري ولتوفير البنيات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لدعم توطين المزارعين، ولذ فإن التوسع الأفقي أكثر تكلفة من التوسع الرأسي. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة إنتاج الأغذية وتوفير فرص العمالة إلى العاطلين والخريجين والمعدمين من المزارعين. فالأراضي التي استصلحت خلال الثلاثين عاماً الأخيرة، ومعظمها تم بدعم من **برنامج الأغذية العالمي**، تمثل الآن نحو ١,٩ مليون فدان من مجموع قدره ٧,٥ مليون فدان من الأراضي القابلة للزراعة، أو نسبة ٣٠ في المائة من الإنتاج المحلي. ولقد تمت مواجهة المشكلات المبكرة التي تقترن بانخفاض الإنتاجية انخفاضاً نسبياً وذلك بزيادة النسبة المئوية من الخريجين الزراعيين المدربين والمستوطنين من الذين لا يملكون أرضاً. ومن المعتزم أن تنفذ شتى المشروعات الأفقية الجديدة أو يجري تنفيذها في الوقت الحاضر، وأكثرها تبشيراً بنتائج طيبة "مشروع الوادي الجديد" في الصحراء الغربية، وقناة السلام التي سترى الأراضي الجديدة في سيناء.

١١- **التنمية الزراعية في الأراضي الجافة للبدو.** تهدف استراتيجية الحكومة في هذا المجال إلى تحقيق غرضين مزدوجين هما : التخفيف من حدّة الفقر بين السكان القبليين بتوسيع الفرص الزراعية، في حين تهدف في الوقت ذاته إلى عكس اتجاه التدهور البيئي من خلال تحسين إدارة الموارد الطبيعية. وتقضي هذه الاستراتيجية بالمشاركة القصوى للسكان المحليين، باستخدام الهياكل القبلية القائمة لتحديد التدخلات وإدارتها.

١٢- **إعانات دعم الأغذية وتطبيق نظام الحصص.** واتفاقاً مع متطلبات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، خُفضت إعانات الدعم تخفيضاً كبيراً، مما ترتب عليه انخفاض في الدخول الحقيقية للفقراء، دون أن يقترن ذلك في المدى القصير بزيادة في فرص كسب الدخل. ومع ذلك فإن إعانات دعم الأغذية وتوزيع الحصص بالبطاقات ما يزال يوفر شبكة أمان اجتماعية هامة بالنسبة للأسر التي لا تنعم بالأمن الغذائي في مصر. فقد بلغ حجم إعانات الدعم التي قدمت في عام ١٩٩٦ لدقيق القمح والخبز والسكر والزيت مبلغ قدره ٢,٥ مليار جنيهً مصريً (٧٥٠ مليون دولار). وما يزال السكر والزيت يباعان بأسعار مدعومة لنحو ٨٠ في المائة من السكان، على الرغم من أنه من المقرر أن تنتهي هذه الخطة بالتدريج على مدى السنوات القليلة المقبلة. ولا توجد خطط وشيكة لإلغاء الإعانات على الخبز ودقيق القمح – والتي تشكل نسبة ٦٠ في المائة من الإنفاق الحكومي على دعم الأغذية، على الرغم من أنه قد تكون هناك بعض التخفيضات فيما يتعلق بالانتقال نحو متطلبات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

١٣- **الصندوق الاجتماعي للتنمية.** أنشئ هذا الصندوق في عام ١٩٩١ بغرض تخفيف حدة الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على الطوائف الفقيرة من السكان، ولا سيما موظفي الحكومة والخريجين الجدد والشباب من العاطلين والنساء ربات الأسر. ويعمل هذا الصندوق، الذي يمول من مساهمات من الحكومة **والبنك الدولي/رابطة التنمية الدولية، والاتحاد الأوروبي** وغيرها من الجهات المانحة، على تقديم الدعم للمشروعات كثيفة العمالة التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة وخلق فرص العمل في المناطق المعنية. وبنهاية عام ١٩٩٦، كانت الجهات

المانحة قد ساهمت بمبلغ ٧٤٦,٣ مليون دولار، خصص منها ٧٤٠,٧ مليون دولار إلى مختلف البرامج. وقد قُدم التزام قدره ٧٥٠ مليون دولار لتغطية المرحلة التالية (من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠). وما يزال عدد الوظائف الدائمة والمؤقتة متواضعاً بالنسبة إلى الاحتياجات، وقد واجه الصندوق صعوبات جمة في توجيه موارده نحو "أشد السكان فقراً".

دور البرنامج تجاه أولويات الحكومة، وتقييم الأداء في الفترة الماضية

١٤- حدد مخطط الاستراتيجية القطرية لمصر أنه ينبغي وضع إطار للتوجه الاستراتيجي للبرنامج القطري بحيث يجابه المعوقات التالية، والذي يمكن من خلاله استخدام المعونة الغذائية استخداماً فعالاً: (أ) ارتفاع معدّلات البطالة التي تؤثر في العمال الريفيين المعدمين والخريجين الجدد، **(ب)** زيادة انتشار الفقر، لاسيما في مصر العليا وبين الأسر التي تتولى أمرها النساء، (ج) انخفاض الدخل الحقيقي للمجموعات منخفضة الدخل من جراء تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لاسيما في المناطق الحضرية، (د) الحاجة إلى اجتذاب السكان بعيداً عن ظروف التكدس الجماهيري الكثيف الذي يسود في معظم المناطق الحضرية والمناطق الزراعية من وادي النيل، (هـ) اتساع الفجوة بين الإنتاج المحلي واستهلاك الأغذية والحاجة إلى جعل الأراضي الجديدة منتجة من خلال الاستخدام الفعال لموارد المياه النادرة. وقد لاحظ مخطط الاستراتيجية القطرية كذلك أنه باستثناء التدخلات في مناطق الفقر المحيطة بالمدن، فإن محفظة المشروع الحالي **لبرنامج الأغذية العالمي** (التي تتألف من تنفيذ الأنشطة في مجال التنمية الزراعية استيطان الأراضي) تعمل على مواجهة هذه المشكلات الحرجة مواجهة جادة. ومع إدخال تعزيزات مهمة لتحديد التوجه نحو الطبقات الأشد فقراً والانتقال نحو نماذج المشاركة والنماذج التي تحقق فعالية التكاليف، فإن هذه المشروعات يمكن أن تفيد كعمود فقوي للبرنامج القطري في المستقبل.

مساعدات البرنامج في استيطان الأراضي والتنمية الزراعية

١٥- تعتبر مشروعات استيطان الأراضي والتنمية الزراعية ذات أولوية قطرية متقدمة، كما تعكس ذلك مساهمة الحكومة في المشروعات السابقة والحالية ووضعها البارز في مشروع الخطة الخمسية الرابعة، ١٩٩٧/١٩٩٨ - ٢٠٠١/٢٠٠٢. وتلعب المعونة الغذائية دوراً عملياً مباشراً في هذه المشروعات عملاً على الوفاء بالاحتياجات الحقيقية للأمن الغذائي الأسري، أثناء الفترة، حين ينشئ المستفيدون ديارهم ومزارعهم، وقبل أن ينمو الإنتاج الزراعي بدرجة تكفي لإعانة أسرهم. ويتساوى مع ذلك في الأهمية أن المعونة الغذائية تقوم بمثابة استثمار يساعد على خلق الأصول الدائمة والمنتجة والتي تذهب مباشرة إلى الفقراء والى الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وهم يشكلون الفئات المستفيدة المعنية.

مساعدات البرنامج في المناطق الحضرية وللمجموعات الضعيفة

١٦- تتمثل الأداة الرئيسية لسياسة الحكومة في الحدّ من تأثيرات التكيف الهيكلي على المجموعات الضعيفة في الصندوق الاجتماعي للتنمية، ولقد أحرز هذا الصندوق نجاحاً محدوداً في توجيه المعونات إلى "أشد السكان فقراً". بما في ذلك الموجودين منهم في المناطق الحضرية. ونظراً لشدة انتشار الفقر في المراكز الحضرية الرئيسية وما يفرضه ذلك من أبعاد أمنية تتعلق بالأمن الغذائي، فانه من المحتمل أن تتضاعف هذه الظاهرة في المدى المتوسط من جراء فقدان المزيد من الإعانات بموجب الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي – وعندئذ يمكن للمعونة الغذائية أن تلعب دوراً مهماً في تلبية

احتياجات أشد الفئات ضعفاً بين فقراء المناطق الحضرية، لاسيما من النساء والأطفال الذين يعملون في القطاع غير النظامي.

انعكاسات التجارب السابقة والدروس المستفادة على البرنامج القطري المقترح

١٧- نماذج الاستيطان وتنمية الأراضي. تؤكد التقييمات أن مشروعات الاستيطان قد حققت بوجه عام أهدافها المقررة وهي: توفير فرص العمالة المربحة، وضمان حيازة الأراضي، ومستوى ملائم من الإنتاج الغذائي والدخل في نهاية فترة مساعدات البرنامج. وعلاوة على ذلك فإن المشروعات التي يعينها برنامج الأغذية العالمي قد وصلت إلى الفئات التي كانت تقصدها عامة، وهي العاطلين والخريجين من الأصل الريفي، والمزارعين المعدمين، والعمال الزراعيين أو الموسميين. ومع ذلك فإنه يمكن تحسين المشروعات المعانة من البرنامج وزيادة تركيزها على أشد السكان فقراً، وبالإضافة إلى ذلك أتباع مناهج مبتكرة وأكثر تحديداً للإشراف الإداري من جانب الحكومة والبرنامج، وهو الأمر الضروري لنجاح توجيه تلك المشروعات تجاه المرأة. وهناك ثلاث مشروعات لاستيطان الأراضي وتنميتها تلقت مساعدات البرنامج وهي:

(أ) نموذج تكثيف الموارد : ويعمل على زيادة المنطقة القابلة للزراعة لتوسيع شبكات الري الحالية للبلاد في المناطق الصحراوية. وبناء بنية أساسية اقتصادية واجتماعية كاملة، بتكاليف ضخمة للحكومة، لدعم المستوطنين الذين يشكلون مع الخريجين والمزارعين المعدمين خليطاً ملائماً.

(ب) المساعدة الذاتية في استيطان الأراضي على شواطئ بحيرة السد العالي: يقوم المستوطنون الجدد بزراعة الأراضي على طول الشاطئ المتعرج للبحيرة باستخدام المضخات المتنقلة الصغيرة في أغراض الري. وعلى خلاف نموذج تكثيف الموارد، فإن هذه المشروعات تعتمد إلى حدّ كبير على المساعدة الذاتية من جانب المستوطنين لإنشاء البنيات الأساسية، مما يترتب عليه صعوبات كبيرة في البداية. لذلك فإن هذه الخطط تجتذب أشد المستفيدين فقراً.

(ج) المساعدة على استقرار البدو في سيناء وفي الصحراء الشمالية الغربية: نمط الاستيطان المبعثر حيث تعيش الأسر أو مجموعات الأسر الكبيرة في منازل بالقرب من الآبار الضحلة أو من خزانات المياه الصغيرة. وتهدف هذه الخطط إلى توسيع القاعدة الاقتصادية للبدو في أراضيهم التقليدية، في حين تعكس التدهور البيئي.

١٨- وعلى أساس الملاحظات سالفة الذكر، يعطى البرنامج الأولوية في البرنامج القطري المقترح إلى تلك الخطط التي تصل بفعالية إلى أشد الطبقات فقراً (الفقرة ١٧ ب وج) في حين تستمر في تقديم الدعم للنموذج الكثيف الموارد (الفقرة ١٧ أ)، شريطة أن تحدد الاستراتيجيات الخاصة في الوصول إلى المستفيدين من المعدمين والنساء تحديداً واضحاً وأن يجري تنفيذها.

١٩- المجموعات والأقاليم المقصودة. منذ عام ١٩٩٤، ظل برنامج الأغذية العالمي يعمل بالتعاون مع الحكومة لتحديد توجيه المعونة إلى أشد الطبقات فقراً، اتفاقاً مع بيان رسالة البرنامج . واستمر التركيز على العمال المعدمين وشبه

المعدمين يحتل مكان الأولوية بالنسبة للبرنامج في البرنامج القطري المقترح. ونتيجة لتحديد نقاط الضعف في عملية التوجيه، فإن الأنشطة المقترحة في البرنامج القطري تهدف إلى: (أ) تحويل الاهتمام بعيداً عن الخرجين (أي من ٦٠ إلى ٣٠ في المائة) وتوجيهه نحو المزارعين المعدمين والعمال العاطلين، (ب) زيادة النسبة المئوية للنساء وللأسر التي تتولى شؤونها النساء (على أن يتباين ذلك بين ١٠ و٥٠ في المائة)، (ج) مناطق الأولوية المعنية، مثل مصر العليا والصحراء الشمالية الغربية، (د) التركيز داخل الأهداف الجغرافية على المناطق النائية والمحرومة اقتصادياً بما في ذلك منطقة صناعية في القاهرة.

٢٠- الفعالية والكفاءة في تخفيف وطأة الكوارث. في المناطق الجغرافية التي يندر فيها سقوط الأمطار أو أنه يتسم بعدم انتظامه (مثل منطقة سيناء والصحراء الشمالية الغربية) وحيث يعتمد السكان على الزراعة المطرية، يعمل البرنامج على جعل السكان المحليين أقل عرضة لتقلبات المناخ من خلال تحسين إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك إدارة مستجمعات المياه وتنويع الأنشطة الزراعية. أما مشروعات الاستيطان التي يدعمها البرنامج في الأراضي الصحراوية المستصلحة فتتخذ هي الأخرى طابعاً غير مباشر لتخفيف وطأة الكوارث. وبوجه عام يلعب البرنامج دوراً مباشراً محدوداً في مساعدة البلاد للتخفيف من وطأة الكوارث وذلك من خلال تقديم معونة غذائية قيمتها ١,٤ مليون دولار لهذا الغرض وذلك منذ بداية إنشائه في عام ١٩٦٣. وتغطي الحكومة، بدعم من الجهات المانحة الأخرى، احتياجاتها لتخفيف وطأة الكوارث.

استراتيجية برنامج الأغذية العالمي في إطار الأمم المتحدة

٢١- العلاقة بعملية وضع مذكرات الاستراتيجية القطرية. انتهى العمل في وضع مخطط الاستراتيجية القطرية للبرنامج في مصر قبل أن يبدأ العمل في إعداد مذكرة الاستراتيجية القطرية، وبالتالي فقد أفاد هذا المخطط في أن يوفر المدخل الرئيسي في إطار مذكرة الاستراتيجية القطرية – مع التركيز على تخفيف حدّة الفقر واستئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي، وتنمية الأطفال والنهوض بأحوال المرأة. ومن المنتظر أن تكتمل مذكرة الاستراتيجية القطرية في شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧.

٢٢- وبالإضافة إلى إعداد مذكرة الاستراتيجية القطرية وتقرير التنمية البشرية في مصر، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد بدأ في إعداد تقييم قطري مشترك. ويهدف هذا التقييم المشترك إلى التركيز على التنسيق مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة في جمع البيانات الأساسية والمعلومات الخاصة بعملية التنمية في مصر وتحليلها حتى يتسنى تقييم الوضع القطري والإقليمي وتتبعهما وتقييم تأثير التدخلات الإنمائية على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين. وسوف يشكل إعداد التقرير السنوي للتنمية البشرية في مصر، والذي يتضمن المؤشرات الرئيسية للتنمية، الأساس لعملية التقييم القطري المشترك. وسوف يتمكن المعهد القومي للتخطيط، الذي يشارك في تمويله أعضاء المجموعة الاستشارية المشتركة للتخطيط (وتبلغ مساهمة **البرنامج** فيه : ٠٠٠ ٧٠ دولار)، في الاستمرار في إعداده للتقارير السنوية الثلاثة للتنمية البشرية في مصر، بل وكذلك لإجراء دراسات ومسوحات خاصة تتعلق بهذا الموضوع كما يحددها المشاركون في المجموعة الاستشارية المشتركة للتخطيط. وينبغي أن يوفر التقييم القطري المشترك الأساس لإعداد استراتيجية للتنمية البشرية في مصر وكذلك المؤشرات الأساسية لرصد المشكلات والكشف عن مجالات المشكلات. ومن خلال هذه النشاطات المشتركة، سوف يجري ترشيد الوقت والجهود في جمع المعلومات وتحليلها. وسوف تكون مؤشرات الفقر ذات أهمية خاصة بالنسبة للبرنامج في وضع خرائط مناطق الفقر والتخفيف من حدته، وتوفير سبل العيش المستديمة، وتوفير الأمن الغذائي/والتغذية، ثم المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، ودراسة الثغرات التي تفصل بين النوعين.

برامج الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية التي تعالج الجوع والفقر، ومنع الكوارث والاستعداد لمجابهتها

٢٣- يحاول الكثير من وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة مواجهة "الفقر" على أساس قطاعي من خلال التدخلات في مجالات المياه والصحة العامة والبيئة والتمييز النوعي ونشاطات توليد الدخل. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على النهوض باستئصال الفقر والعمل على كسب العيش بصورة مستدامة من خلال مساعداته للحكومة في تطوير استراتيجيات قطرية لاستئصال الفقر. وعلاوة على ذلك فإن معظم الجهات المانحة تواجه مشكلات الفقر والجوع بطريق غير مباشر وذلك من خلال المساهمة في الصندوق الاجتماعي للتنمية. أما المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية فتعالج الفقر كذلك بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال بناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية التي تعمل في المجتمع المحلي، وبطريق مباشر من خلال المشروعات التي تعنى بتنمية المشروعات الصغيرة، ومحو الأمية، والبيئة، والصحة، ونمو الأطفال، مع التركيز على بعض المحافظات في مصر العليا.

٢٤- أما البرنامج الخاص بالمعونة الغذائية والذي ظل لسنوات عديدة يقدم دعما مهما لميزان المدفوعات، فقد ساعد على تمويل نظام دعم الأغذية وتوزيعها بالبطاقات على نطاق واسع، وهو يلعب الآن دورا أقل أهمية. وفي عام ١٩٩٢، أنهت الولايات المتحدة الجزء الأعظم من برنامجها الضخم للمعونة الغذائية لمصر. ويستمر الاتحاد الأوروبي في تقديم برنامج المعونة الغذائية، وإن كان ذلك على نطاق انكماشي. وقد خلصت بعثة تقييم موفدة من الاتحاد الأوروبي إلى أن برنامج المعونة الغذائية قد ساعد على استمرار نظام الإنتاج الزراعي والتسويق الزراعي تحت الإشراف الحكومي، مما ثبط الإنتاج المحلي للأغذية الأساسية، وأدى آخر الأمر إلى توسيع فجوة الأغذية. وسوف يطلب إلى آي برنامج للمعونة الغذائية يقدمه الاتحاد الأوروبي في المستقبل، إن وجد، أن توجه الأموال النظيرة التي يتم الحصول عليها من تحويل السلع إلى نقد إلى الجهود الإنمائية مباشرة لتحقيق الأمن الغذائي الأسري والقطري وكذلك لتحسين الأوضاع الغذائية لمجموعات السكان المحتاجين.

٢٥- وتستمر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أن تعمل مع بعض المنظمات غير الحكومية الدولية وبرنامج الأغذية العالمي، في تداول شحنات القانون العام رقم ٤٨٠، لإرسال المعونة الغذائية الموجهة نحو المشروعات. كذلك يقدم الاتحاد الأوروبي مشروعا مهما للمعونة الغذائية التي تقدمها الجهات المانحة من خلال برنامج الأغذية العالمي.

التركيز الاستراتيجي للبرنامج القطري

غايات البرنامج القطري وأهدافه

٢٦- فيما يلي الغايات العامة للبرنامج القطري وهى تتفق مع السياسات والاستراتيجيات الأساسية التي وردت في بيان رسالة **برنامج الأغذية العالمي**:

(أ) المساعدة على خلق أصول وتشجيع الاعتماد على الذات بين فقراء السكان والمجتمعات المحلية، مع التركيز بوجه خاص على المجموعات المحرومة في المناطق التي يشتد بها انتشار الفقر والبطالة،

(ب) تحسين تغذية أشد السكان تعرضاً للمخاطر والعمل على تحسين صحتهم ونوعية حياتهم في الأوقات الحرجة من حياتهم.

٢٧- أما أهداف البرنامج القطري فهي:

(أ) إعادة توطين الأسر الفقيرة في الأراضي المستصلحة حديثاً وإقامة مجتمعات محلية ناجحة، مع توفير فرص العمالة، وبناء أصول إنتاجية دائمة، وتخفيف ضغط السكان في وادي النيل والدلتا،

(ب) تنمية القاعدة الزراعية في مناطق الاستيطان، وزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمستوطنين في المناطق الرعوية الهشة بيئياً،

(ج) العمل على استقرار وتحسين الأمن الغذائي للأسر المعانة وتحسين مستويات معيشتهم بوجه عام،

(د) تحسين الأوضاع التغذوية للفقراء والأطفال الذين يعملون بالمناطق الحضرية وتخفيف معاناتهم بتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية، مع العمل في الوقت ذاته على دراسة فرص التدخل بالمعونة الغذائية على نطاق أوسع.

برنامج الأنشطة القطرية

٢٨- موارد البرنامج القطري وعملية إعداده. صُمم البرنامج القطري في بداية الأمر على أساس مخطط الاستراتيجية القطرية الذي اقترح باستمرار معونة البرنامج حول "المستويات الحالية للدعم"، أي نحو ٧٥ مليون دولار صافية بخلاف تكاليف الدعم غير المباشر، ونظراً للانكماش العام في الموارد الإنمائية للبرنامج، فإن البرنامج القطري يقترح الآن ٣١,٢ مليون دولار (تشتمل على نسبة ١٣,٩ في المائة من تكاليف الدعم غير المباشر). ويتألف هذا المبلغ من ١٧,٢ مليون دولار في صورة التزامات جارية ومبلغ إضافي قدره ١٤ مليون دولار للأنشطة الأساسية أثناء فترة السنوات الخمس. وسوف يلزم توفير مبلغ آخر قدره ١٧,٤ مليون دولار للأنشطة التكميلية، مما يسفر عنه مجموع عام قدره ٤٨,٦ مليون دولار. ويتضمن الملحق الأول قائمة بتخصيص الموارد لكل نشاط برامجي أساسي، والاحتياجات المحتملة من الموارد للأنشطة البرامجية والتكميلية.

الجهات المشاركة في التمويل وقدرتها على التنفيذ (الحكومة، والأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الجهات المشاركة)

الجهات المشاركة في التمويل

٢٩- تبلغ الالتزامات الحكومية للتمويل المناظر في ١ يناير/كانون الثاني ١٩٩٧، كما تظهر في خطط العمليات المعتمدة، ما مجموعه ١٥٥,٣ مليون دولار. وهناك مساهمة إضافية قدرها ٥٧ مليون دولار قد اعتمدت لأنشطة أساسية لم ترد بعد الموافقة عليها، مما يسفر عن مجموع عام للنشاطات الأساسية قدره ٢١٢,٣ مليون دولار. كما سيتوافر تمويل حكومي

مشترك يبلغ نحو ٨٧ مليون دولار، إذا استطاع برنامج الأغذية العالمي أن يدبر الموارد لتمويل الأنشطة التكميلية. أما التمويل المشترك لمختلف الأنشطة من جانب مؤسسات التمويل وغيرها من الجهات المانحة، فترد في الأقسام التالية.

القدرة على التنفيذ

٣٠- تتولى إدارة البرنامج القطري العام لجنة استشارية للمعونة الغذائية يرأسها وزير الزراعة، وتقوم بمثابة محور الارتكاز للبرنامج في القضايا المتعلقة بالسياسة. وتتألف اللجنة الاستشارية للمعونة الغذائية من كبار ممثلي وزارات الزراعة والتنمية والمجتمعات الجديدة والتمويل والخارجية (إدارة التعاون الدولي من أجل التنمية). كما ينخرط في عضويتها المنسق المقيم للأمم المتحدة والمدير القطري **لبرنامج الأغذية العالمي**. وتجتمع **اللجنة الاستشارية للمعونة الغذائية** مرة كل ستة أشهر تقريباً لكي تقدم المشورة العامة بشأن توجهات البرنامج القطري، ولتضمن قيام التعاون والتنسيق فيما بين الإدارات، واستعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف البرنامج القطري.

٣١- وسوف تشكل لجنة للإدارة (هي مجلس إدارة) لكل من الأنشطة البرامجية الرئيسية، وتتولى رئاستها الوزارة المعنية وتتألف من ممثلين وفقاً للاحتياجات الخاصة بالأنشطة. وسوف يشارك المدير الإقليمي للبرنامج كمراقب في اجتماعات هذه اللجان. ووفقاً للتوجيهات العامة للجنة الاستشارية للمعونة الغذائية المتعلقة بالسياسات، فإن على كل مجلس إدارة أن يقصر أنشطته على القضايا التشغيلية والبرامجية والتشغيلية المحددة وقضايا التمويل المشترك المتعلقة بكل نشاط.

٣٢- ويستفيد البرنامج القطري المقترح من التجارب التي تراكمت طوال ما يقرب من ٣٥ عاماً من تواجد برنامج الأغذية العالمي في مصر. ومن أحد أسباب النتائج المشجعة التي أمكن تحقيقها في ظل مشروعات انتهت مؤخراً القدرة السليمة نسبياً على التنفيذ التي توافرت لكل مشروع. وبصفة عامة فقد أمكن توفير جميع الاحتياجات من موظفين ومعدات ومدخلات فنية، كما أن مستويات التمويل تعتبر مرضية. وقد تبين أن الترتيبات المؤسسية مناسبة هي الأخرى. ولما كانت البلاد قد استوعبت من قبل مستو مرتفعاً جداً لموارد البرنامج أكثر مما ينطوي عليه البرنامج المقترح الآن، فمن غير المنتظر أن تصادف أية اختنا قات من حيث القوة الاستيعابية. وسوف يضطلع بتنفيذ أنشطة كل من البرامج المختلفة الوكالات الحكومية المعنية أو الوزارات المعنية والمسؤولة. وسيتم العمل على تحديث مشاركة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وهي غير متوقعة بالنسبة للأنشطة المختلفة، حينما يتضح أن مساهماتها سوف تؤدي إلى تعزيز تحقيق الأهداف.

الأنشطة البرامجية

النشاط الأول: توطين الأراضي للخريجين العاطلين والمزارعين المعدمين

٣٣- يتألف هذا النشاط من أربعة أنشطة فرعية (أنظر الفقرات من ٤١ إلى ٤٩) بجوانبها البرامجية والاستراتيجية المشتركة. ومن المقترح أن تخصص ثلاث من هذه الأنشطة الفرعية الأربعة للتمويل الأساسي

٣٤- وسيكون التركيز الاستراتيجي على زيادة الأمن الغذائي والأسري بالنسبة لمجموعات مستهدفة خاصة من خلال النهوض باستيطان الأراضي كعنصر رئيسي مستمر في التنمية الزراعية. ووفقاً لهذه الخطط، سيتم تحويل الأصول الدائمة للفقراء، وبالتالي يعزز هذا من اعتمادهم على الذات.

٣٥- **تحديد المشكلة**. المشكلات التي أمكن تحديدها هي: (أ) ارتفاع معدّلات البطالة وانعدام الأمن الغذائي الأسري مما يؤثر على العمال الريفيين المعدمين والخريجين الجدد، (ب) شدة انتشار الفقر، لاسيما في مصر العليا وبين الأسر التي تتولى شؤونها النساء، (ج) الحاجة إلى اجتذاب السكان بعيداً عن المناطق المزدحمة وكثيفة السكان التي توجد في المناطق الحضرية والزراعية القائمة في وادي النيل.

الأهداف والنتائج المرجوة

٣٦- من المقرر أن يؤدي استيطان الأراضي ومشروعات التنمية الزراعية المتعلقة بها إلى خلق قرى جديدة وبنيات أساسية اجتماعية (كالمدارس والعيادات الصحية). كما أن المستوطنين الجدد سيستفيدون من ملكية الأراضي أو حقوق استخدامها، بالإضافة إلى زيادات سنوية في المحاصيل من الأراضي المستصلحة حديثاً، ومن الإنتاج الحيواني ومن فرص العمالة المجزية الدائمة، مما يترتب عليه آخر الأمر زيادة في الدخول وتحسن في ظروف المعيشة.

دور المعونة الغذائية وطرق تقديمها

٣٧- للمعونة الغذائية دوراً عملياً مباشراً تلعبه وهو: أنها تفي بالاحتياجات الحقيقية للأمن الغذائي الأسري أثناء تنفيذ المشروع، فتساعد على سد رمق المستوطنين الجدد أثناء الفترة الأولى من الاستيطان حتى تصبح أراضيهم الزراعية منتجة. ويتباين طول فترة المعونة الغذائية بين سنتين ونصف إلى أربع سنوات، وفقاً للظروف المحلية المؤدية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

استراتيجية التنفيذ ودعم النشاط

٣٨- تتولى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المسؤولية الشاملة عن جميع أنشطة الاستيطان. وسوف تقدم الوزارة التمويل لجميع نفقات المشروع المباشرة، بما في ذلك المرتبات لموظفي المشروع، والتكاليف اللازمة في البداية لإنشاء المزارع والتدريب والإرشاد. وسيتم توفير موارد إضافية للدعم الزراعي والخدمات العامة الأخرى، التي تلزم لكل نشاط بمختلف مراحله، وسوف تحصل الحكومة على هذه الموارد من البنك الرئيسي للتنمية الزراعية والائتمان الزراعي، والصندوق الاجتماعي للتنمية، **والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، ومعهد بحوث الصحراء، **والاتحاد الأوروبي**. كما سيعمل **برنامج الأغذية العالمي** بالتعاون مع الحكومة على إعداد طلبات المعونة التكميلية.

٣٩- وسوف تكون هناك أنظمة للرصد والتقييم بالنسبة لجميع مشروعات الاستيطان الخاصة بكل نشاط – والتي تحصل في أغلب الأحيان على دعم مالي مباشر من برنامج الأغذية العالمي – وسيكون على أنظمة الرصد والتقييم هذه لا أن تحدد مؤشرات النتائج فحسب بل وكذلك تقوم بتقييم تأثيرات المشروعات من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الأسري. ويتضمن الملحق الثالث المؤشرات الرئيسية التي يجب رصدها، حسب كل نشاط. أما تقديرات التكاليف

بشأن المساهمات التي ألتزم بها أو المتوقعة من برنامج الأغذية العالمي، ومن الحكومة والأطراف الأخرى فترد تفاصيلها فيما يلي وفي الملحق الأول.

المستفيدون والفوائد المرجوة

٤٠- تتباين الترتيبات من مشروع لآخر (أنظر الأقسام الخاصة بالأنشطة الفرعية فيما يلي)، لكنها تتضمن بوجه عام توفير منزل (أو مأوى مؤقت في حين يجري بناء المنازل) بالنسبة لأسرة كل مستوطن، وتخصيص خمسة أفدنة على الأقل من الأراضي لزراعتها والحق في الحصول على مستلزمات وخدمات لضمان مستقبل قابل للاستمرار للمستوطنين الجدد. وسيتم اختيار المشاركين من بين العمال الزراعيين والمزارعين المعدمين أو شبه المعدمين ومن العاطلين من ذوي الأصل الريفي الذين تخرجوا من المدارس الثانوية ومعاهد التدريب الفني بعد الثانوية. وتوجه هذه الخطط في صراحة ووضوح إلى النساء من جميع هذه الفئات بوصفهن المستفيدات الأساسيات: حيث أن ما لا يقل عن ١٠ إلى ١٥ في المائة من العمال الزراعيين المعدمين سيكون من النساء ربات الأسر، في حين أن النسب المئوية للخريجات سوف تتراوح بين ٢٥ في المائة (في الدلتا) إلى ٥٠ في المائة (في مصر العليا).

النشاط الفرعي الأول (ألف) - "الاستيطان في الأراضي المستصلحة حديثاً في الدلتا"

٤١- تم اعتماد هذا النشاط الفرعي[١] الذي يستغرق خمس سنوات، وبدأ تنفيذه بالفعل منذ سبتمبر/أيلول ١٩٩٦. ويستفيد من هذا النشاط ٠٠٠ ١٤ أسرة تضم نسبة من النساء من بين أوائل المستفيدين تصل إلى ١٩ في المائة. ويبلغ مجموع مساهمة **البرنامج** ٤٦٥ ٣٦ طناً، بتكاليف قدرها ١٤ مليون دولار. كما يقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قروضاً تبلغ عشرة ملايين دولار. أما مساهمة الحكومة فتبلغ ١٤٣,٤ مليون دولار.

٤٢- ويمثل النشاط الفرعي هذا نموذجاً للاستيطان في الأراضي المستصلحة حديثاً ("التوسع الأفقي")، والذي يقضي بالتوسع في شبكة الري، والعمل قبل الاستيطان على إنشاء البنيات الأساسية المادية اللازمة. وللمساعدة على ضمان توافر مدخلات إضافية كاملة للمستوطنين، يقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قروضاً قصيرة الأجل للإنتاج الزراعي تصل إلى نحو ٠٠٠ ١٣ أسرة مستوطنة. أما بالنسبة لفترة السنوات الخمس، فإن هذا النشاط يظل تحت الإشراف المباشر ومسؤولية الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية. ويتولى قسم تنمية المجتمع المحلي في وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، بالتعاون مع الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، مسؤولية تنفيذ الأنشطة التي تعقب الاستيطان، بما في ذلك الأعمال الإنمائية في المزارع، وتقديم خدمات الإرشاد، وتسهيلات التدريب والدعم للتعاونيات.

النشاط الفرعي الأول (باء) - "الاستيطان في الأراضي المستصلحة حديثاً في مصر العليا"

٤٣- تم إعداد تقييم مبدئي لهذا النشاط الفرعي الذي من المقرر أن يبدأ في أوائل عام ١٩٩٨، لفترة خمس سنوات. وسوف يكون المستفيدون منه ٠٠٠ ٤ أسرة، تشغل النساء من بينها ٢٦ في المائة كمستفيدين أساسيين. ويبلغ مجموع مساهمة **البرنامج** ٠٠٠ ١٦ طن، تبلغ تكاليفها ثمانية ملايين دولار. وستقدم الحكومة ٣٨ مليون دولار.

---

(١) للحصول على مزيد من التفاصيل يرجى الرجوع للوثيقة CFA٣٨..SCP/١٣/٤A(ODM)Add-١ :.

٤٤- ويمثل هذا النشاط الفرعي أيضاً التنمية "الأفقية"، إذ أنه ينشئ قرى جيدة للاستيطان في المناطق الصحراوية المروية حديثاً في محافظة أسوان. ويوجه هذا النشاط بوجه خاص إلى المستفيدين بالاستيطان من بين أشد المحافظات فقراً في مصر العليا، وهي أسيوط وسوهاج وقنا. وفي هذا النشاط الفرعي، ستخصص للمرأة نسبة ٥٠ في المائة من المستوطنات " الخريجات".

النشاط الفرعي الأول (جيم) - "تنمية الأراضي واستيطانها حول بحيرة السد العالي"

٤٥- جرى تقييم هذا النشاط الفرعي تقييماً تاماً، ومن المقرر أن يبدأ في أواخر عام ١٩٩٧ لفترة خمس سنوات. وسيكون المستفيدون منه ١٠٠ ٣ أسرة مستوطنة، من بينها ١٠ في المائة من الأسر التي تتولى شؤونها النساء، و٥٠٠ من عمال الطرق. وسيقدم برنامج الأغذية العالمي ٠٠٠ ١٣ طن من السلع بتكاليف قدرها ٥,٨ مليون دولار. أما مساهمة الحكومة فيبلغ مجموعها ١٩,٥ مليون دولار.

٤٦- ويعتبر مشروع استيطان الأراضي حول بحيرة السد العالي أقل تكلفة من الأنشطة الأخرى للتنمية "الأفقية" التي يعينها البرنامج ، حيث أن هذا المشروع يعتمد إلى حدّ كبير على المساعدة الذاتية من جانب المستفيدين لبناء البنيات الأساسية اللازمة. وتوزع الأغذية لتوفير العيش الضروري للمستوطنين حتى تصبح مزارعهم منتجة، ولتعويضهم عن الوقت الذي ينفقونه في بناء المنازل. كذلك تستخدم معونة البرنامج كجزء لدفع أجور العمال الذين يعملون في بناء الطرق. أما المستوطنون فيتسلمون الأغذية في مقابل دفع ١٠ في المائة من القيمة المحلية للأغذية (باستثناء عام واحد)، وبالتالي تتولد الأموال التي تقابلها مساهمة حكومية نظيرة مماثلة، ويعاد استيعابها في مشروع لتمويل المدخلات الضرورية للمشروع مثل مضخات الري. وسوف يعهد بتنفيذ المشروع إلى هيئة تنمية بحيرة السد العالي، وهي هيئة مستقلة أنشئت لتنفيذ التنمية المتكاملة لمنطقة البحيرة، والتي لديها الموظفين اللازمين لمعالجة جميع المسائل التنفيذية. وعلى أثر انتهاء معونة البرنامج، تصبح وزارة الإدارة المحلية مسؤولة عن تنسيق التدخلات من مختلف الوزارات المعنية في المجتمعات المحلية الجديدة.

٤٧- وقد نالت قضايا التنمية عناية خاصة أثناء تقييم البرنامج لهذا النشاط، نظراً للأهمية التي يلحقها سكان مصر لحماية بحيرة السد العالي والمحافظة عليها. وفي حين من المحتمل أن تكون التأثيرات البيئية في المدى القريب محدودة، فإنه لا يعرف سوى القليل عن تأثيرات هذه الكثافة السكانية، في المدى البعيد علي شواطئ البحيرة. وللحد من الأضرار البيئية العاجلة وفي المستقبل، فان هذا النشاط الفرعي يتوسع في استخدام المناهج البيولوجية في مكافحة الآفات ونثر المخصبات للحد من استخدام الكيماويات التي من المحتمل أن تضر بالبيئة. وبالإضافة إلى ذلك فإن هيئة تنمية بحيرة السد العالي، بالتعاون مع البرنامج، سوف تعهد بإجراء دراسات من جانب مجموعات مستقلة عن التأثيرات البيئية للاستيطان علي شواطئ هذه البحيرة.

النشاط الفرعي الأول (دال) - "الاستيطان في الأرضي المستصلحة حديثاً في مصر العليا - وتوسيع نشاطها"

٤٨- من المنتظر أن يبدأ هذا النشاط الفرعي، الذي درست تقديراته، في أوائل عام ١٩٩٨ ليستمر فترة خمس سنوات. وتستفيد من هذا النشاط ٠٠٠ ٦ أسرة مستوطنة، تتألف نسبة ٢٦ في المائة منها من النساء كمستفيدات أساسيات. وتبلغ مساهمة البرنامج ٠٠٠ ٢٤ طن من الأغذية، بتكاليف قدرها ١٣ مليون دولار. وستقدم الحكومة ٥٧ مليون دولار.

٤٩- وإذا أمكن تعبئة التمويل التكميلي، فإنه سيستخدم في توسيع المعونة إلى خمس مواقع إضافية للاستيطان في مصر العليا، حيث يوجد خليط من الخريجين العاطلين (٣٠ في المائة) والمزارعين المعدمين (٧٠ في المائة) من الذين سيجري استيطانهم. وللحصول على مزيد من تفاصيل التركيز الاستراتيجي وأهدافه وما إلى ذلك يرجى الإحالة إلى القسم الخاص بالنشاط الأول، وإلى الفقرتين ٤٣ و٤٤.

النشاط الثاني: التنمية الزراعية المستدامة في مناطق البدو

٥٠- يتألف هذا النشاط من نشاطين فرعيين (أنظر الفقرات من ٥٦ إلى ٦٣) مع الجوانب الاستراتيجية والبرامجية المشتركة. ومن المقترح أن يقدم أحد هذه الأنشطة الفرعية للتدريب الأساسي.

٥١- ويهدف **التركيز الاستراتيجي** لهذا النشاط إلى توسيع القاعدة الاستراتيجية للبدو للنهوض باستخدامات الموارد الطبيعية النادرة التي تعتبر أكثر استدامة من الناحية البيئية. وعلى خلاف المراحل السابقة لمعونة البرنامج، تقصر التدخلات على المناطق الهامشية من الناحية الزراعية والمناطق الصعبة والداخلية من مناطق الصحراء الشمالية الغربية (محافظة مطروح) ووسط سيناء، حيث تعيش أكبر المجتمعات البدوية المحلية.

٥٢- **تحليل المشكلة:** تعاني المجتمعات المحلية للبدو من شتى المشكلات التي تتمثل في: نقص المياه وظروف التدهور البيئي الذي يتسم بالتعرية وفقدان خصوبة التربة، واستنفاد أراضي الرعي . وحياة الرعاة التقليدية حياة تتسم بالضعف المتزايد والتعرض للأخطار، إذ أنها تعتمد على تقلبات المناخ والقدرة على الانتقال بحرية مع القطعان، وهو أمر يتسم بخطورة متزايدة حيث تتدهور أراضي الرعي وتتضاءل في حجمها. وعلاوة على ذلك فإنه تنشأ العراقيل أمام توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لأن المجتمعات المحلية مبعثرة في المناطق النائية وليست لديها شبكات طرق كافية، وخاصة حيث لم تكتمل بعد عملية الاستقرار. وهذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الهشة تزيد من مخاطر أن تصبح هذه المناطق عرضة لهجرة البدو، الذين نزحوا بالفعل إلى المناطق الحضرية المزدحمة بالسكان والتي لا تتوافر بها سوى فرص محدودة للعمل.

أهداف هذا النشاط ونتائجه المرجوة

٥٣- يهدف هذا النشاط إلي كسر الحلقة المفرغة للفقر الذي تعانيه مجتمعات البدو، وتثبط الهجرة من الأراضي التقليدية بعكس التدهور البيئي والاستغلال الجائر لأراضي الرعي، وذلك لتعزيز المكاسب التي تعود من الزراعة. وتركز التدخلات على خلق أصول إنتاجية لأفقر العائلات والفئات والمجموعات القبلية، وبخاصة أشغال حجز المياه مثل الخزانات والخنادق لزيادة الإنتاج الحيواني وإنتاج المحاصيل.

صرف المعونة الغذائية وطرق تقديمها

٥٤- تتناسب وظيفة المعونة الغذائية، في المساعدة على بناء الأصول المنتجة من خلال خطط المساعدة الذاتية التي ينفذها فقراء البدو ومجتمعاتهم المحلية، تناسباً تاماً مع بيان "رسالة **برنامج الأغذية العالمي**". إذ تعيش مجتمعات البدو النائية في المناطق التي تعاني من شدة انعدام الأمن الغذائي، اعتماداً على الأمطار المتقطعة وأراضي الرعي المتدهورة والمجدبة لإعالة قطعا نهم. لذلك فإن المعونة الغذائية تقدم حافزاً على البقاء في هذه المناطق وتنفيذ الأعمال الإنمائية. وفي غير

المواسم الزراعية، فإن مشروعات الغذاء مقابل العمل تتيح فرصة ممتازة للمستفيدين الذين يفتقرون إلي البدائل الأخرى للعمالة، وتساعد في الوقت ذاته على أن تقدم لهم تحويلا للدخل تشتد حاجتهم إليه.

استراتيجية التنفيذ ودعم النشاط

٥٥- يتبع هذا النشاط منهاجا يقوم على المشاركة إلي حد بعيد، ويتمثل في: أن يحدد المستفيدون والمجتمعات المحلية الأعمال المقرر تنفيذها وتعبئة القوى العاملة اللازمة لها. وللحصول على مزيد من التفاصيل عن استراتيجية التنفيذ، والمستفيدين والفوائد والتكاليف، يرجى دراسة الأقسام التالية عن هذين النشاطين الفرعيين المتباينين.

النشاط الفرعي الثاني (ألف) – "إدارة الموارد الطبيعية في الصحراء الشمالية الغربية"

٥٦- تمت الموافقة على هذا النشاط الفرعي بالفعل ويجري تنفيذه منذ منتصف عام ١٩٩٧، ويستغرق مدة خمس سنوات. ويبلغ عدد المستفيدين منه ٠٠٠ ٨ أسرة من أسر البدو. ويبلغ مجموع مساهمة البرنامج فيه ٥٠٠ ٨ طن بتكاليف قدرها ٣,٢ مليون دولار. وتقدم الحكومة له ١١,٤ مليون دولار و**البنك الدولي** ٢٢ مليون دولار.

٥٧- **استراتيجية التنفيذ ودعم النشاط** تتولى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المسؤولية العامة عن هذا النشاط الذي يدعمه البرنامج، وسوف تعهد الوزارة بالتنفيذ إلي إدارة مشروع إدارة الموارد في مطروح الذي يموله البنك الدولي. ويركز هذا المشروع، الذي بدأ تنفيذه منذ منتصف عام ١٩٩٤، على التوطين القابل للاستمرار للرعاة الفقراء في المنطقة. ويشترك برنامج الأغذية العالمي في تمويل المشروع الذي يوجه كذلك للتركيز على توطين الفقراء وحدهم في مناطق الإنتاج المختلط في الأراضي الداخلية وأراضي المراعي. وتتبع لمشروع إدارة الموارد في مطروح وحدة لتنسيق المشروع يرأسها مدير عام للمشروع ويتوافر لها العدد الكافي من الموظفين لتولي مسؤوليات تخطيط المشروع ورصده وتنسيق الدعم الفني والإشراف الدوري. ومن داخل وحدة التنسيق لهذا المشروع سيقوم موظفو الرصد والتقييم بتقديم الإنجازات والتأثيرات الفعلية وفقا لمؤشرات رئيسية محددة تحديدا تاما. كما سيشارك البرنامج في إيفاد بعثتين للتقييم لهذا المشروع تعتزم الوزارة تنفيذهما.

٥٨- أما المجتمعات المستفيدة البالغ عددها ٣٨ فسوف تشترك اشتراكا كاملا في التخطيط التفصيلي وتنفيذ النشاط ورصده لمختلف التدخلات من خلال مجموعة من المجتمع المحلي بالإضافة إلي إدارة المشروع والوكالات الحكومية المحلية، وسوف تقوم بإعداد خطط العمل للمجتمع المحلي والتي تحدد أنشطة المساعدة الذاتية للمستفيدين والمجتمع المحلي التي يتقرر تنفيذها. كما ستمثل النساء تمثيلا كاملا مع إعطائهن الأسبقية في إطار المنهاج الذي يرتكز عليه المجتمع المحلي، كما تستفيد المرأة مباشرة من الأصول التي ينشئها المشروع. وسوف تتألف مجموعات المجتمع المحلي، على سبيل المثال، مما لا يقل عن نسبة ٥٠ في المائة من النساء والمرشدات الزراعيات الذين عينوا في هذا المشروع.

٥٩- **المستفيدون من المشروع وفوائده** وينبغي أن يصبح من المستطاع آخر الأمر قياس تأثيرات هذا النشاط الفرعي من حيث زيادة الدخل بالنسبة لنحو ثمانية آلاف أسرة من أسر الفقراء الذين سيتم اختيارهم وفقا لمعايير الفقر التي تحددها المجتمعات المحلية المعنية. وسوف يشارك نصف هؤلاء المستفيدين في أعمال جمع المياه وإدارة المراعي، أما النصف الآخر فيعمل في إنشاء الطرق الفرعية. كما سيجري بناء خزانات المياه، التي تخدم نحو ٠٠٠ ٤ أسرة، لتوفير مياه الشرب وللأغراض الزراعية. كما تؤدي التدخلات في إدارة المراعي إلي زيادة إنتاج الأعلاف، وتخفيف الضغط على أراضي المراعي وتثبيت الدخل الزراعي. أما الفوائد العامة لهذه الأنشطة فسوف تكون بيئية في طابعها، إذ ستعكس

تدهور النظام البيئي الهش وتحدّ من التصحر. وأخيراً فإنه من خلال هذا المنهاج الذي يرتكز على المجتمع المحلي إزاء التخطيط والمشاركة هو الذي سيعتمد على الهياكل القبلية القائمة، وبالتالي فإن هذا النشاط الفرعي سيساعد على بناء الأسس لإدارة مستدامة للموارد الطبيعية في المنطقة.

النشاط الفرعي الثاني (باء) – "تقديم المعونة لمجتمعات البدو في سيناء"

٦٠- أجري استعراض للمرحلة السابقة بالفعل، ومن المزمع إعداد تقييم لها، ومن المقرر أن تبدأ الأنشطة بموجب هذا البند في منتصف عام ١٩٩٨. وسوف يستفيد من هذا النشاط الفرعي، الذي من المقرر أن يستغرق خمس سنوات، ٣٥٠ ٢ أسرة من أسر البدو. وسوف يقدم برنامج الأغذية العالمي ٥٠٠ ١٠ طناً من السلع بتكاليف قدرها ٤,٤ مليون دولار. أما المساهمة الحكومية فيبلغ مجموعها ٣٠ مليون دولار.

٦١- **استراتيجية التنفيذ ودعم النشاط.** تختلف الاستراتيجية في سيناء اختلافاً طفيفاً من حيث معونة البرنامج للبدو في الصحراء الشمالية الغربية. فعملية الاستقرار لم تكتمل بعد وسوف تشجع المعونة على إنشاء المساكن والقرى. ويؤكد هذا النشاط الفرعي تنمية الوحدات الزراعية حول مصادر المياه وتنويع الإنتاج الزراعي مع التركيز على أشجار الفاكهة والخضر.

٦٢- وسوف تقع المسؤولية الشاملة لتنفيذ هذا النشاط على عاتق وزارة التنمية والمجتمعات الجديدة، التي ستعهد بالتنفيذ إلي هيئة تنمية سيناء، وهي وكالة أنشئت خصيصاً لتنمية هذه المنطقة. وهذه الهيئة التي تتوافر لديها خبرات قيمة في ظل مراحل التنفيذ السابقة، ستقدم جميع الموظفين اللازمين والمعدات والمدخلات. كما سيقدم دعم إضافي من خلال وزارات الزراعة والصحة والتربية والتعليم والحكم المحلي. وسوف يقدم معهد بحوث الصحراء وجامعة قناة السويس الدعم الفني للتنمية الزراعية في ظل الظروف المحلية. وسوف تتولى جامعة قناة السويس الدور القيادي في إجراء دراسة التقييم المزمعة لتحديد تأثيرات المشروع.

٦٣- **المستفيدون والفوائد المرجوة.** تركزت معونة البرنامج السابقة في سيناء على شمال شبه الجزيرة حيث يوجد منطقة أكثر تطوراً نسبياً. واتفاقاً مع تركيز البرنامج القطري على أشد المستفيدين فقراً، سيتركز هذا النشاط على وسط سيناء بصفة خاصة، حيث تعتبر الظروف المعيشية قاسية ويتركز الفقر بين البدو في سيناء. وسوف تطبق المزيد من المعايير في اختيار المستفيدين مثل حجم حيازاتهم الحيوانية وحجم الأسرة. وسوف تتلقى الأسر المستفيدة التدريب وتنشئ مساكنها الدائمة الخاصة بها. كما أنهم سيستفيدون من دخل يتزايد تدريجياً نتيجة لتنويع المحاصيل الزراعية وتحويل بعضها إلي محاصيل عالية القيمة. وبمجرد الانتهاء من إنشاء مزرعة مع مسكن دائم يتبعها، فإن المستفيدين سيتلقون وثائق الحيازة بالنسبة لحيازاتهم من الأراضي. وسوف يقترن إنشاء المجتمعات الزراعية المحلية بالإرشاد من الخدمات الاجتماعية الحكومية في هذه المناطق.

النشاط الثالث: تقديم المعونة للأطفال الذين يعملون (مرحلة أولية)

٦٤- النشاط الثالث – "تقديم المعونة للأطفال الذين يعملون في القاهرة"، يعتبر هذا النشاط نشاطاً أولياً محدود النطاق، ويمكن تنفيذه على الفور. ومن المقرر أن يستغرق هذا النشاط عامين، ويفيد ٢٠٠ طفل. وسوف يسهم البرنامج بنحو ٢٠٠ ٠٠٠ دولار (٩٠ ٠٠٠ للوجبات و١١٠ ٠٠٠ للبنود غير الغذائية). ولم تحدد بعد مساهمة الحكومة، وإن كانت

المعونة التي من المقرر تقديمها من خلال وزارة العمل "في إطار البرامج المتكاملة للخدمات التي تقدم للأطفال في الوحدات الإنتاجية". وسوف يقدم مركز الجيل، وهو منظمة غير حكومية، المباني والموظفين.

٦٥- والتركيز الاستراتيجي لهذا النشاط يهدف إلي القضاء على الفقر وزيادة الأمن الغذائي بين فقراء المناطق الحضرية بطرق تزيد من الفرص المتاحة أمامهم وتعزز من اعتمادهم على الذات. وكخطة تجريبية متواضعة، تركز الاستراتيجية على تقديم المساعدة لعدد من أشد فقراء المناطق الحضرية احتياجاً – كالعمال من الأطفال في الاقتصاد غير النظامي – حتى يمكنهم صياغة المناهج للحد من تعرضهم للمخاطر ولانعدام الأمن الغذائي.

٦٦- **تحليل المشكلة**. يعتبر عمل الأطفال في سن مبكرة في مصر نتيجة لانتشار الفقر على نطاق واسع، لاسيما في المناطق الحضرية حيث يستعان بالأطفال في أغلب الأحيان في المهن والصناعات الصغيرة ويجري استغلالهم من خلال الأجور المنخفضة وصور الحرمان الأخرى. وعلى الرغم من أن الحد الأدنى للعمل هو ١٢ عاماً (باستثناء الزراعة)، فإن هذا الشرط غالباً ما ينال الإهمال، لاسيما أن هناك نقصاً مزمناً في مفتشي العمل. وتتفاوت التقديرات ومدى انتشار عمل الأطفال (الذين تبلغ أعمارهم من السادسة إلي الرابعة عشرة) بين ١٢ و٢٩ في المائة. ومما يدعو للدهشة أن الأطفال الذين يعملون غالباً ما لا يعرفون القراءة والكتابة – فهم لم يدخلوا المدارس على الإطلاق أو أنهم من المتسربين منها. وغالباً ما يكون هؤلاء الأطفال كذلك من أسر تتولى شؤونها النساء. وتكشف المسوح أن الأطفال العاملين يكسبون ما يتراوح بين ربع إلي ثلث دخل الأسرة. وبصفة عامة فإن هؤلاء الأطفال يصابون بمعدّلات من المرض تزيد على متوسط المعدّلات المعروفة، ويحال بينهم وبين حضور المدرسة أو التسهيلات الترفيهية الأخرى، ويستفيدون من عدد قليل من الخدمات الاجتماعية، إن وجدت، كما أنهم معرضون للظروف الخطيرة في العمل ولا تدفع إليهم أجور كاملة عن الأعمال التي يؤدونها. ويحتم حجم عمالة الأطفال وأسبابها ضرورة إلغاءها في المدى القصير أو المدى المتوسط. لذلك خلصت منظمة العمل الدولية إلي أن التدخلات الفورية يجب أن تعالج مشكلات الأطفال العاملين، وتركز على العوامل مثل تحسين ظروف العمل، ودفع الأجور المجزية لهم، وتحديد ساعات العمل.

الأهداف والنتائج المرجوة

٦٧- تهدف معونة **البرنامج** إلي تحسين الأوضاع التغذوية لدى الأطفال العاملين الذين يجري استغلالهم في أفقر المناطق بالقاهرة وتخفيف معاناتهم بتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية من خلال منظمة غير حكومية مصرية هي مركز الجيل. ومن خلال هذا النشاط الرائد، يعتزم برنامج الأغذية العالمي تقييم الأمن الغذائية للأطفال العاملين وأسرهم وتحديد الفرص المتاحة للتدخل بالمعونة الغذائية على نطاق واسع مما يركز على التحسينات الهيكلية في ظروف تشغيل الشباب.

دور المعونة الغذائية وطرق تقديمها ومعونة البرنامج

٦٨- ينبغي أن تشكل الأغذية (التي تقدم على شكل شطائر مرتين أسبوعياً للأطفال الملتحقين نهارياً) حافزاً على حضور المركز، بالإضافة التي توفير دعم غذائي تشتد الحاجة إليه. كذلك يقدم لهم برنامج الأغذية العالمي مواد ترفيهية وتعليمية في مركز الجيل.

استراتيجية التنفيذ ودعم النشاط

٦٩- سيعهد بتنفيذ المشروع إلي مركز الجيل، الذي لديه خبرة واسعة في مشاكل الأطفال العاملين في القاهرة. ويقدم هذا المركز شتى مرافق الترفيه التي لولاه لحرموا منها. وتشمل هذه المرافق الترفيهية، فصول محو الأمية والرعاية الطبية والمشورة الاجتماعية. كذلك يقوم المركز بتنفيذ برنامج لدراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين. وقد استعان المكتب القطري للبرنامج، بمعونة خبير اجتماعي تعاقد معه محلياً، وسيقوم بتقييم تأثيرات المشروع وتحديد جدوى التدخلات على نطاق واسع ومبرراتها، والدور المحتمل للمعونة الغذائية.

المستفيدون من المشروع والفوائد المرجوة

٧٠- يوجد ما يقرب من ٢٠٠ طفل تقريباً من الأطفال المحتاجين الذين حددهم مركز الجيل وهؤلاء سيتلقون معونة في صورة شطائر مغذية وستوفر لهم الخدمات الترفيهية والاجتماعية التي يعرضها المركز، وبالإضافة إلي ذلك فإن سيجرى تعزيز قدرة المركز من خلال دعم البرنامج لميزانيته.

المناهج المبتكرة لتنفيذ البرنامج القطري

٧١- **تحسين التوجيه الجغرافي للمشروع نحو المستفيدين.** اتفاقاً مع بيان رسالة البرنامج، يعكس البرنامج القطري تركيزاً متزايداً لنشاطاته على تلك الجوانب في البلاد وعلى الفئات الاجتماعية المحرومة. وسوف تتركز أنشطته جغرافياً في مصر العليا، ووسط سيناء، وفي الصحراء الشمالية الغربية، وفي المراكز الحضرية أي المراكز التي توجد بها تجمعات كبيرة نسبياً من الأسر الفقيرة. وبالمثل يقترح البرنامج القطري توجيهاً مشدداً نحو السكان الفقراء والقطاعات الأشد فقراً في المجتمع، مع إعطاء اعتبار خاص للنساء ربات الأسر.

٧٢- **المناهج التي تقوم عليها المشاركة.** يلحق البرنامج القطري اهتماماً شديداً بالمناهج التي تقوم على المشاركة، وذلك بإعطاء المستفيدين من المعونة الغذائية صوتاً بل ودوراً نشطاً في تحديد المشروع، وتنفيذه ورصده وتقييمه. وفي الصحراء الشمالية الغربية، تعد مجموعات المجتمع المحلي للبدو خطط عمل للمجتمعات المحلية تحدد أنشطة المساعدة الذاتية الواجب تنفيذها. وفي مشروعات استيطان الأراضي، ستشكل روابط مستخدمي المياه، كما ستشارك مجموعات القرى في صنع القرارات بشأن إدارة الأصول وأموال المشروع. وفي مشروعات الاستيطان على شواطئ بحيرة السد العالي، يجري تدعيم فكرة التنظيم الذاتي بين المستوطنين حتى يتسنى لهم التغلب على المعوقات المتصلة بالموارد والتسويق.

٧٣- **توجيه عناية رئيسية للقضايا النوعية.** كانت الالتزامات التي تقدم بها البرنامج عالمياً في مؤتمر بكين هي الأساس لخطة العمل الخمسية الشاملة التي ينفذها البرنامج في مصر حيال قضايا الرجل والمرأة. وتركز هذه الخطة على تحقيق أهداف معينة تتعلق بالمستفيدات المباشرات من النساء (بتخصيص الأراضي بأسمائهن) في جميع مشروعات الاستيطان وتحدد الأنشطة التي تهدف إلي تحسين فرص المرأة في الحصول على الأصول الإنتاجية طويلة الأجل مثل الحيوانات الزراعية والصوبات. وبالإضافة إلي ذلك فإن خطة العمل تقوم على تنفيذ مشاركة أكثر توازناً من النوعين في اتخاذ القرارات في المجتمع المحلي وذلك في النشاطات التي يدعمها البرنامج. كما تهدف بوجه خاص إلي المستفيدات من

النساء اللاتي لا يمتلكن أرضاً بأسمائهن ولن يحضرن إلي مواقع المشروع مثل الزوجة أو القريبة لمزارع معدم من الذكور أو خريج. ففي نشاط بحيرة السد العالي، على سبيل المثال، استطاع البرنامج أن يقيم أكواخاً مؤقتة سابقة التجهيز حتى يمكنه أن يسهل أمام النساء اللاتي هن ربات أسر أن ينتقلن– كما يفعل الرجال – إلي المناطق الوعرة للمشروع قبل بناء مساكنهم الدائمة. ويخصص هذا النشاط أرصدة يحققها لتقديم منح وقروض للنساء من ربات الأسر وللزوجات المستوطنات للقيام بالأنشطة المنتجة، وكحوافز لانتقالهن، إلي منطقة المشروع والبقاء بها.

٧٤- ولكي تشعر الحكومة المديرين على مختلف المستويات بشأن قضايا التنمية والمسائل النوعية، ولتجعلهم أكثر نشاطاً في تطبيق العدالة بين النوعين في الأنشطة المعانة من البرنامج، فإن خطة العمل في مشروع البرنامج في مصر تنص على إقامة ورش وحلقات عملية بشأن المناهج الإنمائية والحساسة من الناحية النوعية في تخطيط المشروع وتنفيذه ورصده.

٧٥- **قياس تأثيرات المشروع الاجتماعية والاقتصادية**. سيجري تقييم التغيرات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين في البرنامج القطري. وسوف يتحقق هذا بطريقتين، أولهما أن ييسر المكتب القطري عقد ممارسات للتعلم من خلال المشاركة لسلطات المشروع، والعدد المحدود من المشاركين في المشروع، فيطبق أساليب التقدير القائمة على المشاركة في المراحل المختلفة للمشروع حتى يتسنى تقييم تنفيذ المشروع من وجهة نظر المستفيدين. ثانياً أنه سيجري دراسات شاملة لتقييم تأثيرات المشروع في المدى البعيد على بعض الأنشطة المختلفة، لاسيما بالنسبة لاستيطان الأراضي. وسوف تكون هذه الدراسات كمية ونوعية، وتجمع بين المسوح وتمارين التعلم القائمة على المشاركة. وسوف تركز المسوح على الحدّ الأدنى من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، التي أمكن حصرها على مر الزمن في عينة من الأسر المستفيدة من الأوضاع القاعدية في بداية المشروع.

القضايا الرئيسية والمخاطر

٧٦- **افتراضات تتعلق بالسياسات الحكومية والمؤسسات القطرية والشركاء الذين يقدمون المساعدات**. يعتبر استيطان الأراضي والتنمية الزراعية من الأولويات المتقدمة في مصر وبالتالي فإن الأنشطة في هذا المجال سوف تستفيد من البيئة الإيجابية للسياسات الحكومية. وقد اتبعت شتي المؤسسات الخاضعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي مناهج شتى، تتراوح بين درجة عالية من التبعية أو الاعتماد على الخدمات المقدمة رسمياً إلى إجراء تدخلات حكومية أكثر فعالية تقدم إطارا للمبادرات المستقلة بروح المساعدة الذاتية. ويجب أن تضمن آليات التنسيق المقترح (انظر الفقرة ٣٠) التحرك المستمر بعيداً عن منهاج من القمة إلى القاعدة تجاه المزيد من اعتماد المستوطنين على الذات.

٧٧- **المعونة التكميلية**. في جميع أنشطة الاستيطان، يلزم تقديم خدمات إضافية في مجال الإرشاد والقروض والتسويق والصيانة وتنمية المجتمع المحلي. وتسبق هذه الأنشطة الخدمات التي تقدم من خلال المعونات التكميلية البيئية والمالية من الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف أو المؤسسات القطرية مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية. وحتى يتسنى الوصول إلى هذه الخدمات، لابد من صياغة مقترحات لمشروعات خاصة من جانب سلطات المشروع. بيد أنه في ضوء القدرات المحدودة للحكومة في هذا الشأن، فانه يلزم تقديم مساعدات إضافية من البرنامج .

٧٨- **المياه والري**. يعتمد نجاح مشروعات الاستيطان اعتماداً كبيراً على إنشاء خدمات فعالة ومجهزة تجهيزاً جيداً مع توافر الموظفين الأكفاء لها لصيانة الري. ويعادل ذلك في الأهمية تنظيم روابط للمستوطنين كمستخدمين للمياه حتى يتسنى

لهم مناقشة توزيع المياه وصيانتها وحل هذه القضايا. فقد يترتب على عدم توافر الأموال أو نقص خدمات الإرشاد في المجتمع المحلي أن لا يتسنى تلبية هذه الشروط بطريقة ملائمة.

٧٩- **المقارنة بين تخصيص الأراضي إلى أشد السكان فقراً وإلى النساء.** اتفاقا مع "بيان رسالة **البرنامج**"، فإن البرنامج القطري يلحق أهمية متزايدة لتوجيه أسر الفقراء والمعدمين والمرأة لتصبح من المستفيدات الأساسيات. بيد أن التكلفة أظهرت أنه كلما تشددت معايير الفقر، أصبح من الصعب توجيه المعونة للمرأة بوصفها المستفيدة الأساسية في أنشطة استيطان الأراضي التي يدعمها البرنامج. ويعزى هذا إلى أن ملكية الأراضي، بين أفقر العائلات وأكثرها محافظة على التقاليد، من الأغلب أن تكون باسم الزوج. وعلاوة على ذلك فان النساء ربات الأسر يعرضن عن ترك قراهن (ومجموعات الدعم من حولهن) إلى مناطق الاستيطان النائية والمنعزلة. وللتغلب على هذه الصعاب يلزم اتباع طريقة مبتكرة إزاء الأساليب التقليدية في توزيع الأراضي وملكيتها والى خلق هياكل ملائمة للدعم توجه إلى المرأة.

٨٠- **نقص الدعم العملي لمشاركة المرأة وحصولها على الموارد.** و إلى جانب توجيه المعونة نحو النساء بوصفهن مستوطنات في حد ذاتهن، فان هناك عدداً كبيراً من النساء المستفيدات اللاتي كان أزواجهن أو أقاربهن من الذكور يحتفظون بعقود ملكية الأراضي، يستبعدن من تعاونيات الاستيطان إذ أن عقد ملكية الأراضي شرط للعضوية. وتحدد خطة العمل النوعي التي ينفذها البرنامج أن المرأة ينبغي أن تمثل على نحو ملائم في مجالس اتخاذ القرار، ولكن هناك مخاطرة من أن الوعي والالتزام القائمين على النوع بين سلطات المشروع ليس قوياً بالدرجة الكافية على المستوى المحلي لتحقيق هذا الهدف تحقيقاً تاماً. وعلاوة على ذلك فإن ندرة موظفي الإرشاد المحليين قد لا تشجع العديد من النساء على محاولة الحصول على الخدمات والموارد.

عملية إدارة البرنامج

٨١- من المقرر ألا يبدأ تنفيذ الأنشطة المدرجة في هذا البرنامج القطري إلا بعد أن تكون قد مرت من خلال دورة المشروعات في البرنامج وبعد أن تكون الحكومة قد تابعت جميع التوصيات التي قدمت أثناء مرحلة التقدير. وسوف يشرف المدير القطري على تقدير الأنشطة ويضمن أنها تعتبر على الأقل في نفس المستوى المرتفع كما كانت في ظل مناهج المشروعات السابقة أي أن هذه الأنشطة سوف تكون مجدية بشكل واضح من حيث أسسها الفنية والاجتماعية والاقتصادية والإمدادية، بما في ذلك تحديد ملاءمة المعونة الغذائية. وسوف تستشار اللجنة الاستشارية للمعونة الغذائية قبل وضع شروط البعثة في صيغتها النهائية من حيث التقييمات، والاستعراضات في منتصف المدة. أما المكتب الإقليمي للبرنامج فسوف يقدم الدعم المناسب ويحصل على الموافقات اللازمة.

٨٢- ويقوم المكتب القطري بالتشاور مع اللجنة الاستشارية للمعونة الفنية ولجنة إدارة النشاط المعني ومدير النشاط وغيرهم من الموظفين الفنيين في الحكومة باستعراض ملخصات هذا النشاط واعتماده. وكذلك سيقدم المكتب الإقليمي للبرنامج ملاحظاته إلى المكتب القطري. وإذا لزم الأمر فإن المكتب القطري قد يدعو الخبراء الفنيين المتصلين بالموضوع من الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة لاستعراض ملخصات النشاط.

تنفيذ البرنامج

٨٣- **ملاءمة الموظفين في المكتب القطري**. ينبغي أن يكون المكتب القطري للبرنامج مزوداً بالعدد الملائم من الموظفين للمساعدة على تنفيذ الأنشطة الأساسية المقترحة. وإذا أمكن تمويل أنشطة تكميلية، فمن المحتمل أن يلزم للمكتب القطري أن يضيف موظف مهني وطني آخر. وكما يتوقع البرنامج القطري فإن تكثيف النشاط في أعمال التقييم القائمة على المشاركة والتي تراعي الجوانب النوعية وطرق الرصد والتقييم، فإن موظفي المكتب القطري سيحتاجون إلى مزيد من التدريب في هذه المجالات. وقد تعهد المكتب بعقد حلقة عملية إقليمية عن قضايا المرأة في عام ١٩٩٦ ويعتزم أن يعقد حلقة عملية مماثلة عن الرصد والتقييم في عام ١٩٩٧. وسوف يؤدي هذا التحول نحو اتباع منهاج البرنامج القطري إلى الحد من بعض احتياجات التبليغ، وإن كانت زيارات الرصد للمواقع سوف تستمر، مما يتطلب وقتاً كبيراً من الموظفين. كذلك فإن إنشاء مكتب إقليمي في القاهرة في منتصف ١٩٩٨ سوف يحسن الدعم العملي والإداري لهذا المشروع.

٨٤- **ترتيبات نقل الأغذية**. من المقرر أن تصل سلع البرنامج إلى ميناء الإسكندرية وتتسلمها وزارة التموين ثم ترسل بالشاحنات إلى الأقاليم المعنية حيث تنفذ شتى الأنشطة. ولتحقيق الاقتصاد في الأموال، وافقت الحكومة على مبادلة القمح الذي يرسله البرنامج مع دقيق القمح المحلي المقرر توزيعه على المستفيدين. وتسهل الحصة الموحدة التي يوفرها البرنامج القطري إلى حدّ بعيد عملية الاقتراض بين الأنشطة البرامجية. فللحدّ من تكاليف النقل الخارجي للبرنامج، فإن تعهدات مصر السنوية للبرنامج في صورة أرز سوف تخصص للأنشطة التي تنفذ في مصر. وأخيراً فإن البرنامج والحكومة سوف يدرسان معاً إمكانيات الحدّ من تكاليف النقل باستخدام القطارات أو الشاحنات النهرية بالنسبة للمناطق البعيدة التي تعاني من العجز الغذائي، في حين يحتم نقص المخزونات الكافية لدى الحكومة عملية المقايضة.

٨٥- **ترتيبات تحويل السع إلى نقد وإدارة الأموال التي تتحقق من ذلك**. ألغيت "المبيعات ذات الدائرة المغلقة" أو المدفوعات الجزئية للحصص الغذائية للبرنامج إلغاء يكاد يكون تاماً في مصر، فيما عدا لأنشطة الاستيطان المقترحة على طول شواطئ بحيرة السد العالي، حيث ستعاد الأموال مباشرة إلى المستفيدين في شكل منح وقروض لتغطية مدخلات المشروع مثل مضخات الري. وتودع الأموال في حساب يحقق فائدة وتديره سلطات المشروع وفقاً لخطة سنوية للإنفاق. ثم تجري مراجعة هذه الحسابات سنوياً من جانب شركة مستقلة.

٨٦- **الأهداف السنوية للعمل وتخصيص الموارد**. تخضع الأنشطة المعتمدة إلى خطط عمل سنوية تفصيلية، يجري وضعها في مرحلة الإعداد وتعدّل سنوياً. وسوف يعتمد المكتب القطري للبرنامج المخصصات السنوية من الموارد، في حدود المستوى السنوي المتاح للبرنامج القطري، وذلك بالتشاور مع وحدات الإدارة في الوزارات المعنية.

رصد البرنامج ومراجعته

٨٧- تتولى الحكومة أساساً عمليات الرصد ورفع التقارير، على أساس النظم والمؤشرات التي وضعتها بالاشتراك مع البرنامج ومع السلطات المعنية بهذا النشاط. وتهدف المؤشرات إلى قياس تأثيرات معونة **البرنامج** على المستفيدين المعنيين وكذلك للتعرف على النتائج المادية للمشروع. ويتضمن الملحق الثالث، قائمة بالمؤشرات الرئيسية لكل نشاط من أنشطة البرنامج القطري، وكذلك بالنسبة للبرنامج القطري ككل، إلى جانب المؤسسات المسؤولة عن التبليغ، تحت عنوان خطة رصد البرنامج القطري . ويتولى موظفو المكتب القطري للبرنامج مراجعة التقارير التي تعدها سلطات النشاط، ويقوم هؤلاء أيضاً بتنظيم زيارات ميدانية منتظمة على أساس قوائم مرجعية موحدة إلى حدّ بعيد ومن خلال دورات

المقابلات مع المجموعات ومع المستفيدين. وتتقاسم سلطات المشروع نتائج زيارات الرصد التي يعدها البرنامج وتلخصها في تقارير تحدد من الذي سيتخذ الإجراءات وفي أي ناحية ستكون.

٨٨- وكما حدث في المشروعات السابقة، فإن كل نشاط من أنشطة البرنامج المقترح سوف يخضع إلى المراجعة من جهاز المحاسبات المركزي للحكومة ومن شركات المراجعة الخاصة الخارجية. وقد وافقت الحكومة، بناء على مقتضيات البرنامج، بتنفيذ المراجعات السنوية.

التعديلات البرامجية وبدء الأنشطة التكميلية

٨٩- سيقوم المكتب القطري للبرنامج بمتابعة أداء جميع الأنشطة من خلال تحليل التقارير ومن خلال زيارات ميدانية متعددة ومكثفة. أما التعديلات التي تدخل على البرنامج القطري وأنشطته – والتي تقوم على أساس النتائج والتقييمات والاستعراضات ومستويات الموارد وما إليها – فسوف تناقش مع السلطات المعنية وتتخذ القرارات المشتركة إزاءها. وقد يعيد المدير القطري تخصيص الموارد الخاصة بالبرنامج القطري بعد التشاور مع اللجنة الاستشارية للمعونة الغذائية.

٩٠- وسوف تبدأ الأنشطة التكميلية عندما تتوافر الموارد اللازمة، إما من خلال البرنامج أو على أساس ثنائي. وسوف يسعى المكتب القطري والمقر الرئيسي للبرنامج إلى تحديد مصادر التمويل. والى حين تعبئة الموارد اللازمة، سيمضي البرنامج في مرحلة التقدير من دورة المشروعات. وقد أوضحت الحكومة استعدادها لتخصيص نصيبها من الموارد اللازمة للأنشطة التكميلية.

التقييم

٩١- تدرج ترتيبات التقييم في معظم المشروعات. وحتى يتسنى تحديد البيانات القاعدية والتغييرات الأساسية أثناء تنفيذ المشروع، سيجرى مسح لعدد من مشروعات الاستيطان المختارة طوال فترة النشاط. ولسوف تتحدد الظروف الاجتماعية والاقتصادية لعينة المستفيدين وفقاً للمسح الأساسي والمتابعة بعد فترة تتراوح بين أربع وخمس سنوات. وسوف تستكمل هذه المعلومات النوعية بيانات المسح. وسوف تركز الدورات الجماعية للمستفيدين على جوانب السلوك والإحساس والمواقف والحوافز، وبالتالي تساعد على تحديد المؤشرات المعنية وتفسير بيانات المسح.

٩٢- وسوف يشارك **البرنامج** في تقييمين من المعتزم إجراؤهما لهذا النشاط ويشترك في تمويلهما البنك الدولي في الصحراء الشمالية الغربية. أما التقييم الثاني في نهاية المشروع فسوف يقيّم تأثيرات المشروع من حيث زيادة الدخل، لاسيما بالنسبة للمرأة، كما يوضح الإدارة السليمة للموارد الطبيعية. وبالإضافة إلى الدراسات سالفة الذكر، هناك نص لاستمرار جمع البيانات الثانوية عن الإنتاج الزراعي والغلات الزراعية وغير ذلك من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المتصلة.

٩٣- **الاستعراض المرحلي لمنتصف المدة للبرنامج القطري**. سوف يجرى استعراض في منتصف المدة للبرنامج القطري في نهاية عام ١٩٩٩، وتبلغ نتائجه إلى **المجلس التنفيذي** في عام ٢٠٠٠. وسوف يركز الاستعراض على المدى الذي ساهم به البرنامج القطري في: خلق فرص العمالة المجزية، والحدّ من انعدام الأمن الغذائي، ومشاركة المستفيدين، واستدامة الأنشطة، مع تركيز خاص على تحديد النجاح في توجيه المعونة إلى أشد السكان فقراً والى النساء. ويمكن إجراء التقييم في نهاية المدة عندما تنتهي معظم الأنشطة المقترحة أي أثناء عام ٢٠٠٢. وعندئذ ستجري دراسة استمرار تقديم البرنامج لمعونته الغذائية في مصر.

الملحق الثاني

مصر – بيانات أساسية

الإدارة	
المحافظات الصحراء	البحر ا حمر والوادي الجديد ومطروح وسيناء
مصر السفلى	الدقهلية، والبحيرة، والغربية، والمنوفية، والقليوبية، والشرقية، ودمياط، وكفر الشيخ
مصر العليا	الفيوم، والجيزة، والمنيا، وأسوان، وأسيوط، وبني سويف وقنا، وسوهاج
مناطق الحضر	الإسكندرية، القاهرة، الإسماعيلية، السويس، بور سعيد
السكان	
تقديرات عدد السكان (المقيمين)	٥٧ مليونا (١٩٩٤)
معدل نمو السكان	٢,٥ في المائة (١٩٨٠-١٩٩٠)، و٢ فى المائة (١٩٩٠ - ١٩٩٤)
العمر المرتقب عند الولادة	٦٢ سنة (١٩٩٤)
كثافة السكان	٥٨ نسمة في الكيلومتر المربع من المساحة الكلية، و١٩٣٨ نسمة/في الكيلو متر المربع من المساحة المتزرعة
سكان الحضر	٤٥ في المائة
معدل انتشار موانع الحمل	١٩٨٨: ٣٧,٨ في المائة، و١٩٨٩-١٩٩٥: ٤٧ في المائة
عدد السكان دون سن الخامسة	٨,٧ مليون نسمة (١٥ في المائة)
عدد السكان دون سن الخامسة عشرة	٢٤ مليون نسمة
الشؤون المالية	
نصيب الفرد من مجموع الناتج القومي	٧٢٠ دولارا (١٩٩٤)
مجموع الدين الخارجي (بملايين الدولارات)	٣٥٨ ٣٣ مليون دولار (١٩٩٤)
الإنفاق العام على التعليم	١٩٨٠-٨,١ في المائة، و١٩٩٣- ١٠,٣ في المائة
الإنفاق العام على الصحة	١٩٨٠- ٢,٤ في المائة، و١٩٩٣- ٢,١ في المائة
الزراعة	
مساحة ا راضي	٧٣٩ ٩٩٧ كيلومترا مربعا
الغابات وأراضي الغابات	٣١٠ كيلو مترات مربعة
المساحة المتزرعة	٣ في المائة (منها ١٠٠ في المائة تروى ريا كاملا)
نسبة ا راضي المزروعة بالمحاصيل الى ا راضي المزروعة	١,٧٦
معدل نمو الإنتاج الزراعي	١٩٨٠-١٩٩٠: ١,٥
(متوسط المعدل السنوي في المائة)	١٩٩٠-١٩٩٤: ١,٨
معدل الاكتفاء الذاتي (١٩٩٣/١٩٩٤) (الانتاج/الاستهلاك)	قمح ٥٠ : ١، أرز ١٠٥ ، ذرة ٧٧,٢
الصحة	
العمر المرتقب عند الولادة	٦٢ سنة
معدل وفيات ا طفال **	١٩٩٥: ٦٣/١٠٠٠ من المواليد ا حياء
معدل الوفيات دون سن الخامسة	٨٦/١٠٠٠ من المواليد ا حياء (١٩٩٣)
نقص الوزن دون سن الخامسة	١٠,٤ في المائة
التعليم	
معدل محو ا مية بين الكبار	المجموع ٤٩ في المائة من بينها ٦١ في المائة من الإناث (١٩٩٥)
معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية	٩٨ في المائة (لكل مائة تلميذ للمدارس الابتدائية، يوجد ٧٩ من
المحافظات*	فتيات المدارس الابتدائية)

* تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ١٩٩٥

** المسوح الصحية الديموغرافية، المجلس القومي للسكان، ١٩٩٥

الملحق الثالث

البرنامج القطري مصر – خطة رصد البرنامج القطري

النشاطات الأساسية وحدها الرقم السابق/أو الاسم	المؤشرات الرئيسية	تكرار جمع البيانات	المؤسسة المسؤولة عن التبليغ للمكتب القطري
النشاط رقم ١ والنشاط الفرعي ١ ألف	١- النسبة المئوية للمزارعين المعدمين	كل ستة أشهر	وزارة الزراعة واستصلاح ا راضي
٢٤٩٩(توسع٣)	٢- النسبة المئوية للمستفيدات ا ساسيات من الإناث (بين الخريجين والمعدمين).	كل ستة أشهر	وزارة الزراعة واستصلاح ا راضي
'الاستيطان في ا راضي المستصلحة حديثا'	٣- النسبة المئوية للمستوطنين الذين يأسفون لاشتراكهم في المشروع	السنة ا ولى والرابعة	وزارة الزراعة واستصلاح ا راضي، تقييم التأثير (الخبراء الاستشاريون).
و النشاط رقم ١، والنشاط الفرعي ١ باء	٤- النسبة المئوية للأراضي المخصصة والمزروعة بالفعل	كل ستة أشهر	وزارة الزراعة واستصلاح ا راضي
٥٧٨٩ 'الاستيطان في ا راضي المستصلحة حديثا في مصر العليا' (وادي الصعايدة)	٥- النسبة المئوية للأسر المستفيدة والتي تمتلك أصولا معينة للإنتاج (كحيوانات زراعية وصوبات وري بالقطر وما إلى ذلك)	السنة ا ولى والرابعة	وزارة الزراعة واستصلاح ا راضي، تقييم التأثير (خبراء استشاريون)
	٦- النسبة المئوية للأسر المستفيدة التي تمتلك 'أصولا للثروة' (جهاز تليفزيون، دراجات بخارية، وما الى ذلك)	السنة ا ولى والرابعة	وزارة الزراعة واستصلاح ا راضي، تقييم التأثير (خبراء استشاريون)
	٧-أ عدد القروض النظامية التي تم الحصول عليها ومتوسط حجم القرض	كل ستة أشهر	وزارة الزراعة واستصلاح ا راضي (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) تقييم التأثير(خبراء استشاريون)
	٧-ب النسبة المئوية للأسر المستفيدة التي أخذت أكثر من عشرة آلاف كقرض نظامي	مرة كل أربع سنوات	وزارة الزراعة واستصلاح ا راضي (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)تقييم التأثير (خبراء استشاريون)
	٨- عدد جمعيات مستخدمي المياه	كل ستة أشهر	وزارة الزراعة واستصلاح ا راضي.
	٩- النسبة المئوية للمستفيدين الذين هم أعضاء/ أو يجنون فوائد من فئات المجتمع	السنة ا ولى والرابعة	وزارة الزراعة واستصلاح ا راضي، تقييم التأثير(خبراء استشاريون)
	١٠- الغلات الفعلية في مقابل النتائج المتوقعة	كل سنة	وزارة الزراعة واستصلاح ا راضي
	١١- الغلات كنسبة مئوية من الاستهلاك الغذائي للأسرة وكنسبة مئوية للدخل ا سري	السنة ا ولى والسنة الرابعة	وزارة الزراعة واستصلاح ا راضي، تقييم التأثير (خبراء استشاريون)
النشاط رقم ١ والنشاط الفرعي ١ جيم	١- النسبة المئوية للمستفيدات	كل ربع سنة	هيئة تنمية بحيرة السد العالي
رقم ٣٢١٤ (توسع) "تنمية ا راضي واستيطانها في منطقة بحيرة السد العالي"	٢- عدد فئات المستوطنين التي أنشئت	كل شهر	هيئة تنمية بحيرة السد العالي
	٣- النسبة المئوية للمستوطنين الذين هجروا مستوطناتهم	كل ربع سنة	

البرنامج القطري مصر – خطة رصد البرنامج القطري

النشاطات الأساسية وحدها

الرقم السابق/أو الاسم	المؤشرات الرئيسية	تكرار جمع البيانات	المؤسسة المسؤولة عن التبليغ للمكتب القطري
	٤– النسبة المئوية للأراضي الموزعة والمزروعة	كل ربع سنة	
	٥– عدد المساكن التي تم إنشاؤها	كل ربع سنة	
	٦– عدد الكيلومترات من الطرق الفرعية التي تم بناؤها	كل ربع سنة	
	٧– النسبة المئوية للمستفيدين الذين يشتركون في دورات التدريب حسب الموضوع والنوع	كل شهر	
	٨– الغلات الفعلية في مقابل النتائج المنتظرة	كل سنة	
	٩– الغلات كنسبة مئوية من الاستهلاك الغذائي للأسرة وكنسبة مئوية من الدخل ا سري	السنة ا ولى والرابعة	
النشاط رقم ٢ والنشاط الفرعي ٢ ألف ٥٥٨٦ "إدارة الموارد الطبيعية في الصحراء الشمالية الغربية"	١– النسبة المئوية للمستفيدات	كل ستة أشهر	مشروع تنمية موارد مطروح (البنك الدولي)
	٢– عدد فئات المجتمع التي أنشئت	كل ستة أشهر	
	٣– النسبة المئوية للنساء ا عضاء في فئات المجتمع	كل ستة أشهر	
	٤– عدد خطط العمل التي أنهى المجتمع المحلي وضعها	كل ستة أشهر	
	٥– عدد خطط العمل التي جرى تنفيذها	كل ستة أشهر	
	٦– عدد الخزانات التي تم بناؤها	كل ستة أشهر	
	٧– عدد الرقع الزراعية التي أنشئت فيها مزارع شجرية صغيرة	كل ستة أشهر	
	٨– عدد ا فدنة من أرض المراعي التي تم تحسينها	كل ستة أشهر	
	٩– عدد الكيلومترات من الطرق الفرعية التي تم بناؤها	كل ستة أشهر	
النشاط رقم ٣			
تقديم المساعدة للأطفال العاملين	١–النسبة المئوية للمستفيدين حسب نوعهم الذين يحضرون مرة في ا سبوع على ا قل	كل شهر	منظمة غير حكومية/مركز الجيل
	٢– النسبة المئوية للحاضرين المشاركين في :	كل شهر	
	(أ) دورات التعليم،		
	(ب) الاستشارات الطبية والتغذوية		
	(ج) المرافق الترفيهية		
	٣– انتشار ا نيميا بين المستفيدين	مرة كل عام	مركز الجيل
	٤– دراسات حالة عن ا طفال العاملين مع تحليلها ورفع تقارير عنها	كل ستة أشهر	مركز الجيل
الرصد الشامل للبرنامج	١– النسبة المئوية للمستفيدات		

البرنامج القطري مصر – خطة رصد البرنامج القطري

النشاطات الأساسية وحدها

الرقم السابق/أو الاسم	المؤشرات الرئيسية	تكرار جمع البيانات	المؤسسة المسؤولة عن التبليغ للمكتب القطري
	٢– النسبة المئوية للمستفيدين الذين ينتمون الى النساء ربات ا سر	قيد الدراسة لإدماجهم في مسوح خاصة في إطار اللجنة الاستشارية	معهد التخطيط القومي بالإضافة الى الوكالات الحكومية المعنية
	٣– النسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية		
	٤– النسبة المئوية للأسر المستفيدة التي تمتلك "أصولا للثروة" (تليفزيون، دراجة بخارية، ما الى ذلك)	كل سنة	وزارة الزراعة واستصلاح ا راضي
	٥– النسبة المئوية للمستفيدين الذين هم أعضاء في فئات المجتمع أو يجنون فوائد منها (مثل روابط مستخدمي المياه، أو المستوطنين في مجموعات الإنتاج).		
	٦– النسبة المئوية للمستفيدين في المناطق الحضرية /أو محافظات مصر العليا.		
تقييم قطري مشترك	١– المؤشرات الخمس التي سلف ذكرها في "النص الشامل للبرنامج".	مرة كل عام "وينشر في تقرير التنمية البشرية في مصر"	معهد التخطيط القومي بالإضافة الى الوكالات الحكومية المعنية
مبادرات **ا مم المتحدة** (أنظر الفقرة ٢٢)	٢– نصيب الفرد في من الإمدادات السعرية اليومية ٣– نصيب الفرد من إنتاج ا غذية ٤– نسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ٥– معدل نمو الإنتاج الزراعي ٦– معدل نمو الإنتاج الغذائي ٧– معدل وفيات ا طفال الرضع ٨– معدل وفيات ا مهات ٩– متوسط النسبة المئوية لإنفاق الدخل على ا غذية ١٠– النسبة المئوية للأسر تحت حد الفقر ١١– النسبة المئوية للأسر تحت حد الفقر المدقع ١٢– معدل البطالة حسب التوزيع النوعي ١٣– نصيب المرأة من القوى العاملة للكبار.		

الملحق الأول

الأنشطة التي تجري في إطار البرنامج القطري في مصرالأنشطة الأساسية

الرقم السابق/أو العنوان	القيمة (بملايين الدولارات)		المدة	الوكالة المنفذة	ا هداف	دور المعونة الغذائية	الفئة المستهدفة	المنطقة	المساعدات ا خرى ومشاركة الجهات المانحة في التمويل
	البرنامج	حكومة مصر							
النشاط رقم ا ول والنشاط الفرعي ١(ألف) رقم ٢٤٩٩ (توسع٣) "الاستيطان للأراضي المستصلحة حديثا في الدلتا"	١٤ (التكاليف عند الموافقة ا صلية ٢١,٣)	١٤٣,٤	خمس سنوات ١٩٩٦/٩ الى ٢٠٠١/٨	وزارة الزراعة واستصلاح ا راضي	استيطان ١٤٤٠٠ من المزارعين المعدمين والخريجين. زيادة الإنتاج الزراعي من خلال الزراعة في ا راضي المستصلحة حديثا ٦٥٠٠٠ فدان في غرب الدلتا. للمزارعين الذين يشاركون في مشروعات البيان العملي المقامة على مساحة ٧٠٠٠ فدان في شرق الدلتا.	سد رمق المستوطنين أثناء الفترة ا ولى من الاستيطان حتى تحقق أراضيهم مستوى ملائم من الإنتاج.	١٣٠٠٠ مزارع معدم (٤٠ في المائة) وخريجين عاطلين (٦٠ في المائة) من المقرر استيطانهم لمنطقة غرب الدلتا، و١٤٠٠ في شرق الدلتا، من النساء ربات ا سر: ٢٥ في المائة من الخريجين و١٠ في المائة من المعدمين	غرب النوبارية (٦٥٠٠٠ فدان) وغرب قناة السويس (٧٠٠٠ فدان).	معونة فنية من **برنامج ا مم المتحدة الإنمائي / ومنظمة ا غذية والزراعة**، تجري دراستها. ودعم إرشادي من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في غرب الدلتا. وتعاون بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ والاتحاد ا وروبي لإنشاء رقع للبيان العملي في شرق الدلتا يجري دراستها.
النشاط ا ول والنشاط الفرعي ا ول (باء) رقم ٥٧٨٩ "الاستيطان في ا راضي المستصلحة حديثا في مصر العليا" (وادى الصعايدة)	٨,٠	٣٨,٠	خمس سنوات ١٩٩٨/٢ الى ٢٠٠٢/١٢	وزارة الزراعة واستصلاح ا راضي	استيطان أربعة آلاف من المزارعين المعدمين والخريجين. زيادة الإنتاج الزراعي من خلال زراعة ٢٠٠٠٠ فدان من ا راضي المستصلحة حديثا	أنظر عاليه	٤٠٠٠ من المزارعين المعدمين (٧٠ في المائة) والخريجين (٣٠ في المائة) الذين يأتون من محافظات مصر العليا، ومن بينهم ٢٦ في المائة نساء	محافظة أسوان	تجري دراسة: تقديم المعونة من **الاتحاد ا وروبي، ومنظمة ا غذية والزراعة/ برنامج ا مم المتحدة لإنمائي**.
النشاط رقم ا والنشاط الفرعي ا جيم ٣٢١٤ مسع تنمية ا راضي واستيطانها	٥,٨	١٩,٥	خمس سنوات من ١٩٩٨/١ الى ٢٠٠٢/١٢	هيئة تنمية بحيرة السد العالي التابعة لوزارة الزراعة	توطين ٣١٠٠ أسرة، وتطوير القاعدة الزراعية لمنطقة الاستيطان، وتحسين ظروف المعيشة بين	سد رمق المستوطنين حتى تحقق أراضيهم مستوى ملائم من الإنتاج، وتحويل الدخل للعمال الذين	٣١٠٠ أسرة (من أسر المزارعين المعدمين) و٥٠٠ عامل يعملون ببناء الطرق، و٤١٥٠ متدربا على إنشاء المساكن،	منطقة بحيرة السد العالي في أسوان	تجري دراسة: تقديم المعونة من الصندوق الاجتماعي للتنمية والاتحاد ا وروبي، ومنظمة ا غذية والزراعة/ برنامج ا مم المتحدة

الأنشطة التي تجري في إطار البرنامج القطري في مصرالأنشطة الأساسية

الرقم السابق/أو العنوان	القيمة (بملايين الدولارات)		المدة	الوكالة المنفذة	ا هداف	دور المعونة الغذائية	الفئة المستهدفة	المنطقة	المساعدات ا خرى ومشاركة الجهات المانحة في التمويل
	البرنامج	حكومة مصر							
حول بحيرة السد العالي'				واســـتصلاح ا راضي	المستوطنين	يعملون في إنشاء الطرق	وأنشطة منتجة للنســـاء، ودورات أخرى		الإنمائي
النشاط رقـم ٢ والنشـاط الفرعي ٢ألف ٥٥٨٦ 'إدارة المـــوارد الطبيعية فـي الصحـراء الشمالية الغربية'	٣,٢ (التكـاليف عنـد الموافقـة ا صلية ٣,٨)	١١,٤	١٩٩٧/٥ الـى ٢٠٠٢/٤	مشـروع إدارة موارد مطروح التابع لـوزارة الزراعـة واسـتصلاح ا راضي	تحسين ا راضي والظـروف المعيشية سر البدو الفقـيرة من خلال إنشـاء خزانـات الميـاه والطـرق الفرعيـة وتنمية مناطق إدارة المراعي	حوافز للمزارعين لبنـاء أصول منتجة عن طريـق خطط المساعدة الذاتيـة، وتحويل الدخل	٧٥٠٠ من أسـر البـدو الفقيرة، و٤٠٠ من صغار المزارعيـن لإدارة المراعـي ومجموعـات تتألف من ٥٠ في المائـة من النساء في المجتمـع المحلي	محافظة مطروح	تمويل مشترك من البنك الدولـي ٢٢ مليون دولار منها ٣,٢ مليون دولار موجهة الى ا نشطة التـي يدعمـها البرنامج
النشاط رقم ٣ تقديم المساعدة للأطفـال العاملين في القاهرة	٠,٢	–	سنتان	منظمـة غـير حكوميـة ، ووزارة العمل	بحـث وتحسـين الظـروف الاجتماعيـة للأطفـال واستخلاص الـدروس مـن المرحلة الرائدة للتطبيق على نطاق واسع	شطائر : كحـافز علـى الحضور وكدعم تغذوى	ا طفال العاملين (٥ الـى ١٥ سنة)	المنطقة الصناعية فى القاهرة	منظمة غير حكومية
مجموع قيمة ا نشطة ا ساسية	**٣٩**	**٢١٢,٣**							
ا نشطة التكميلية									
النشاط رقـم ١ والنشـاط الفرعي ١ دال ٥٧٨٩			خمس سنوات	وزارة الزراعة واسـتصلاح ا راضي	توطين المزارعين المعدميـن والخرجين فـي ا راضـي الجديدة	انظر بعاليه تحـت رقـم ٥٧٨٩	مزارعون معدمـون (٧٠ في المائـة) وخريجـون عاطلون(٣٠ في المائـة)، من بينهم ٢٦ في المائـة من النساء	مصر العليا	تجري دراسته

الأنشطة التي تجري في إطار البرنامج القطري في مصرالأنشطة الأساسية

الرقم السابق/أو العنوان	القيمة (بملايين الدولارات)		المدة	الوكالة المنفذة	ا هداف		دور المعونة الغذائية	الفئة المستهدفة	المنطقة	المساعدات ا خرى ومشاركة الجهات المانحة في التمويل
	البرنامج	حكومة مصر			مستفيدون	أفدنه				
مواقع إضافية										
سدمنت	٢,٦	١١,٤	'	'	١٢٠٠	٦٠٠٠		١٢٠٠	بني سويف	
أولاد طوق	٢,٢	٩,٥	'	'	١٠٠٠	٥٠٠٠		١٠٠٠	سوهاج	
شرق أسيوط	٠,٩	٣,٨	'	'	٤٠٠	٢٠٠٠		٤٠٠	أسيوط	
قبلي قارون	٢,٢	٩,٥	'	'	١٠٠٠	٥٠٠٠		١٠٠٠	الفيوم	
وادى الريان	٥,١	٢٢,٨	'	'	٢٤٠٠	١٢٠٠٠		٢٤٠٠	الفيوم	
النشاط رقم ٢ والنشاط الفرعي ٢ باء										
٢٥٩٤ (توسع ٢) تقديم المعونة لمجتمعات البدو في سيناء	٤,٤	٣٠,٠	خمس سنوات (تجريبية)	هيئة تنمية سيناء التابعة لوزارة التنمية والمجتمعات الجديدة	حماية البيئة وتحسين إدارة الموارد الطبيعية وتحسين الإنتاج الزراعي وتجميعه وتطوير تنمية المراعي وحمايتها، وتقديم التدريب الزراعي والتدريب على البناء. المساعدة في الاستقرار عن طريق إنشاء المنازل		حوافز لتنفيذ أنشطة المساعدة الذاتية، وتحويل دخل المتدربين للالتحاق بالدورات	١٣٥٠ من المستوطنين البدو (في المزارع الجديدة) ، و١٠٠٠ مزارع (لإدارة المراعي)، و٢٣٥٠ مستفيدا (التدريب الزراعي والتدريب على الإنشاءات)، بما في ذلك النساء (التدريب على أنشطة توليد الدخل)	وسط سيناء	قيد الدراسة: تقديم المساعدات من **منظمة ا غذية والزراعة/برنامج ا مم المتحدة الإنمائي**
مجموع قيمة ا نشطة	**١٧,٤**	**٨٧,٠**								
التكميلية										
مجموع القيمة والمجموع العام	**٤٨,٦**	**٢٩٩,٣**								